

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي  
**العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**  
السياسة، والتاريخ، والذاكرة

تونس، 21 - 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2019





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

# العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية

السياسة، والتاريخ، والذاكرة

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات



# عن المؤتمر

تقف الشعوب في أعقاب النزاعات والحروب الأهلية والحكم الاستبدادي إزاء خيارات عدة لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان الثقيل. ومنذ انقضاء الحرب العالمية الثانية، أخذ نموذج العدالة الانتقالية يتطور، وراح - في العقود الثلاثة السابقة - يُطبَّق كبرنامج سياسي للتعامل مع إرث الماضي. وقد عرف العالم تجارب متنوعة للعدالة الانتقالية تستند إلى بنية من القوانين الوطنية، إضافة إلى القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كانت غاية برامج العدالة الانتقالية هي تحقيق المصالحة بين عناصر المجتمع، وإعادة الوثام إليه، مع إنجاز تغيير جذري، ليس على الصعيد القانوني فحسب، وإنما أيضًا - وفي الأساس - على صُعد السياسة والثقافة والاقتصاد كُلهَا. وهو ما تم عبر مقارنة شاملة، في مقابل المقاربة التجزئية التي تُفضَّل معالجة إرث الماضي حالةً إثر حالة، وتحصر مجال العدالة الانتقالية في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضمن فترة تكون وجيزة عمومًا. والغاية من المصالحات الوطنية هي صيانة وحدة المجتمع وإرساء أسس النظام الديمقراطي المنشود وإقامة بنية دستورية وحقوقية تُعلي من كرامة الإنسان، إضافة إلى علاج جروح الذاكرة بإيجاد نقطة توازن بين كشف الماضي وتجاهل آلامه.

في العموم، فُهمت العدالة الانتقالية باعتبارها عملية سياسية في الأساس، قوامها تضافر جهود مجموعات عدة، من الساسة وناشطي حقوق الإنسان وفاعلي المجتمع المدني، تُعزِّز حركتهم خبرات المنظمات غير الحكومية والجماعة الدولية. وصارت لها أركان أساسية، هي: إعمال الحق في الحقيقة عبر تأسيس لجان لتقصيها، والملاحقات القضائية التي تطاول مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وجبر ضرر الضحايا وتعويضهم ماديًا وأدبيًا، وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة الثقة بها، وأخيرًا إجراء مصالحة وطنية شاملة تيسر الانتقال الديمقراطي وتعيد اللحمة إلى البناء الاجتماعي.

على الصعيد العربي، عرفت بلدان المغرب والمشرق تجارب للعدالة الانتقالية، جاءت غير مكتملة في غالبيتها، وقد افتتحتها المملكة المغربية عام 2004، بوضع إطار قانوني للعدالة الانتقالية وإنشاء جهاز كامل لتطبيقها، تمثل في "هيئة الإنصاف والمصالحة". ومرّت هذه التجربة عبر منعطفات عدة، وعلى الرغم من نجاحات مشهودة، خصوصًا في منح كشف الحقيقة وإجلاء مصير العديد من ضحايا الإخفاء القسري وتنفيذ تدابير لجبر الضرر والتعويض الفردي والجهوي، فإن مخرجات هذه العملية ظلت جزئية ومحدودة، وحوصرت بإطار ضيق وسقف منخفض، فرضتهما ظروف السياسة وتوازاناتها، إضافة إلى أنها لم تترافق مع انتقال سياسي معتبر نحو الديمقراطية، لكنها - على محدودية ما أنجزته - تظل تجربة رائدة عربيًا. وكانت تونس هي الأولى من بين بلدان الربيع العربي التي تخط مسارًا رسميًا للعدالة الانتقالية بعد ثورة 2011، وتُنشئ وزارة للعدالة الانتقالية، فضلًا عن تأسيسها "هيئة الحقيقة والكرامة". ونجحت الهيئة في عقد جلسات استماع عمومية كثيرة شملت ضحايا ومتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وعلى الرغم مما تواجهه هذه الهيئة من تحديات جسام، يبقى المأمول منها كبيرًا في استكمال باقي أركان العدالة الانتقالية. وبين التجريبتين المغربية والتونسية، ثمة تجارب عربية أخرى، بعضها محدود، كما هي الحال في الجزائر والسودان والعراق ولبنان، وبعضها الآخر لم يُكتب له أن يتقدم، وطاوله الفشل بعدما أعاقته محددات قانونية وأوضاع سياسية، مثل الحال في اليمن ومصر وليبيا وموريتانيا.

كان مثيرًا، في عدد من التجارب، أن نرى المدى الذي بلَّغه النقد والاعتراض على هذا الشكل من العدالة، والتشكيك في ما اعتمده من آليات، إضافة إلى جيوب الصّدِّ والممانعة التقليدية التي تُبديها الجهات والنخب في المجتمع والدولة، ممن خافوا أن تقع عليهم المسؤولية عن الانتهاكات، فضلًا عما أثارته في بعض الأحيان الخطوات المحدودة، أو التي عملت دون التوقعات الاجتماعية، من تضاعف للشعور بالإقصاء والإحباط من نواتجها، خصوصًا ضمن الضحايا وذويهم، ممن تعمّقت مخاوفهم من الانتكاس إلى حال الظلم والتهميش.

لم يكشف الربيع العربي عن الحاجة الماسة إلى تطبيقات العدالة الانتقالية في البلدان العربية التي عانت الانقسام والحرب الأهلية وإرثاً قمعياً وتمييزياً ثقيلاً فحسب، بل كشف أيضاً عن ضرورة التعرض لهذه التجارب بحثياً، وتقديم تفسيرات للكثير من الجوانب المتصلة ببرامج العدالة الانتقالية، مثل المتطلبات والتحديات والعثرات، علاوة على دراسة السياقات الداخلية والخارجية، وسبر ثقافة النخب السياسية واختياراتها. من المهم كذلك التعمق البحثي في ما وراء الجوانب الإجرائية للعدالة الانتقالية التي طبقت عربياً، وفهم محتواها القيمي والثقافي، وفهم مخرجاتها أيضاً؛ على مستويي السياسة والاقتصاد، وتقييم آثارها الاجتماعية. ومن ذلك ما يتعلق بالذاكرة الجماعية وكتابة تاريخ الألم وفهم إرث الماضي الاستبدادي والعنفي؛ بغية تمكين المجتمعات العربية من حقها في معرفة الحقيقة وإمالة اللثام عما طمس من انتهاكات وتحديد المسؤولية التاريخية عنها.

من هنا، أولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات اهتمامه بموضوع العدالة الانتقالية وعلاقتها بمسارات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، فخصص مؤتمره السنوي الثامن لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الذي تستضيفه العاصمة التونسية في الفترة 21-23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، تحت عنوان "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: السياسة والتاريخ والذاكرة". وحدد المركز لمؤتمره هذا هدفاً أكاديمياً هو الوقوف على الأسس السياسية والقانونية لنظام العدالة الانتقالية، والتعرف إلى أوجه الاستفادة من الدروس التي أفرزتها حالات من خارج العالم العربي، إضافة إلى دراسة التجارب والمحاولات العربية المختلفة؛ لمعرفة إن كان نظام العدالة الانتقالية يمكن أن يمثل جزءاً من مداخل حل الصراعات أو معالجة حالات الانتقال المتعثرة إلى الديمقراطية. ويؤلي المؤتمر التجربة التونسية - بحيويتها وراهنيتها - اهتماماً خاصاً، وذلك بالنظر إلى ما يمكن أن تفيد منه بلدان موجة الثورات الجديدة.

وتُعد خلال المؤتمر ثلاث جلسات للخبراء العرب والأجانب، وذلك بهدف الاستماع إلى رؤساء الهيئات الرسمية والخبراء العرب الذين شاركوا في التجارب العربية، أو كانوا على قرب منها، بشأن تقييمهم لهذه التجارب في الدول العربية التي شهدت تطبيق برامج للعدالة الانتقالية أو المصالحة، أو بشأن إمكان الاستفادة من آليات العدالة الانتقالية وتجاربها المختلفة في معالجة القضايا ذات الصلة في الدول العربية التي لم تشهد تطبيق تلك البرامج. ومن هذه القضايا مسألة انتهاكات حقوق الإنسان، وإرث الأنظمة القديمة، ومشكلة المعتقلين والمختفين قسرياً، وموضوع المصالحة الوطنية، إلى جانب إصلاح مؤسسات الدولة في مراحل التحول السياسي نحو الديمقراطية. كما تستهدف هذه الجلسة الاستماع إلى عدد من الخبراء الأجانب؛ للوقوف على أبرز الدروس المستفادة من تطبيقات تجارب العدالة الانتقالية في العالم، وما تعنيه من دلالات بالنسبة إلى العالم العربي. ومن الأسئلة ذات الصلة في هذا الصدد: ما هي متطلبات إقامة نظام للعدالة الانتقالية في الدول التي تشهد تحولات سياسية في أميركا اللاتينية وشرق أوروبا وأفريقيا؟ وما هي الدروس المستفادة من تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا؛ خصوصاً في ما يتعلق بالموازنة بين الصفح أو العفو والمساءلة وتحقيق العدالة؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجربة العدالة الدولية في سيراليون، على سبيل المثال، في تقوية نظام العدالة الوطني في المنطقة العربية؟ وكيف يمكن وضع العدالة الانتقالية على أجندة الانتقال السياسي الذي تمرّ به الكثير من الدول العربية اليوم؟ وهل يمكن تكرار تجربة أميركا اللاتينية في تعقب الاعتقال والاختفاء القسري في المشهد السياسي العربي الذي يعجُّ بالمعتقلين والمختفين قسرياً؟





# جدول الأعمال

# اليوم الأول: الخميس 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

التسجيل	9:00–8:30
كلمة ترحيبية: مهدي مبروك افتتاح المؤتمر: عبد الفتاح ماضي	9:15–9:00
<b>محاضرة افتتاحية</b> سهام بن سدرين: التجربة التونسية في العدالة الانتقالية: الواقع والآفاق	10:00–9:15
<b>الجلسة الأولى</b> <b>خبرات وشهادات في العدالة الانتقالية (1): حالات عربية</b> <b>رئيس الجلسة: غانم النجار</b> <b>المحجوب الهيئة</b> الأمين العام السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (حاليًا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب) <b>مصطفى بوشاشي</b> مدام وناشط حقوقي جزائري <b>معتز الفجيري</b> الأمين العام للمنبر المصري لحقوق الإنسان <b>مصطفى عمر التير</b> أكاديمي ليبي ومهتم بقضايا المصالحة في ليبيا	11:30–10:00
استراحة قهوة	12:00–11:30
<b>الجلسة الثانية</b> <b>دراسات مقارنة في العدالة الانتقالية: أميركا اللاتينية وأفريقيا</b> <b>رئيس الجلسة: سلام الكواكبي</b> محمد أحمد بنيس: لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية: دراسة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة سيدنا موسى حننه: العدالة الانتقالية بعد الحروب الأهلية من خلال نماذج بعض الدول الأفريقية (رواندا وسيراليون) أحمد إدعلي: الصفح والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومازقها	13:30–12:00

استراحة غداء	15:00–13:30
<p><b>الجلسة الثالثة</b></p> <p><b>العدالة الانتقالية في تونس: السياق والمسار</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: مصطفى عمر التير</b></p> <p><b>عدنان الإمام:</b> مطلب العدالة الانتقالية: السياقات والإكراهات</p> <p><b>عدنان نويوة:</b> مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس</p> <p><b>صوفية حنازلة:</b> خطاب العدالة الانتقالية في تونس وصناعة التصنيفات: مصفوفة زمان/ مكان/ جسد/ ذاكرة</p>	16:30–15:00
استراحة قهوة	17:00–16:30
<p><b>الجلسة الرابعة</b></p> <p><b>العدالة الانتقالية في المغرب: الذاكرة والتاريخ (1)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: محمد الإمام</b></p> <p><b>محمد سعدي:</b> شباب حراك الريف والذاكرة الجمعية الحارقة: الاعتراف كمدخل للتصالح مع جروح الماضي</p> <p><b>سعيد الحاجي:</b> تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب: الكتابة التاريخية كآلية لجبر الضرر (حالة عبد السلام الطود)</p> <p><b>شفيق عبد الغني:</b> الإنصاف والمصالحة وترميم ذاكرة الجمر والرماض بالمغرب: تجربة عدالة انتقالية لم تكتمل أطوارها</p>	18:30–17:00

## اليوم الثاني: الجمعة 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

<p><b>الجلسة الخامسة</b> <b>خبرات وشهادات في العدالة الانتقالية (2): حالات دولية</b> <b>رئيس الجلسة: رضوان زيادة</b> <b>جيرمي سيركن</b> أكاديمي ورئيس سابق للجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا</p> <p><b>مود رور</b> مديرة البرامج بمؤسسة كوفي عنان بجنيف</p> <p><b>بوغسلاف توماس شيفرسكي</b> ممثل معهد التذكر الوطني في مفوضية مقاضاة الجرائم المرتكبة بحق الأمة البولندية في وارسو</p>	<p>10:30–9:00</p>
<p>استراحة قهوة</p>	<p>11:00–10:30</p>
<p><b>الجلسة السادسة</b> <b>العدالة الانتقالية في المغرب: الذاكرة والتاريخ (2)</b> <b>رئيس الجلسة: أسماء نوييرة</b> <b>مصطفى العارف:</b> الذاكرة الجماعية بين التاريخ والنسيان <b>محمد مزيان:</b> المعرفة التاريخية بين ذاكرة الألم وتحقيق المصالحة المجتمعية: التجربة المغربية نموذجًا <b>عبد العزيز الطاهري:</b> تدبير الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة للتجربة المغربية</p>	<p>12:30–11:00</p>
<p>استراحة غداء</p>	<p>14:00–12:30</p>

<p style="text-align: center;"><b>الجلسة السابعة</b> <b>قضايا المصالحة والعدالة الانتقالية: حالات عربية (1)</b> <b>رئيس الجلسة: منية الرقيق</b></p> <p><b>حيدر سعيد:</b> العدالة الانتقالية في سياقها السياسي والثقافي: حالة العراق <b>محمود حمد:</b> العدالة الانتقالية في ليبيا: تشريعات عديدة بلا مردود في الواقع <b>نوري دريس:</b> الأزمة السياسية والعنف في الجزائر: سوسيولوجيا مصالحة وطنية شعبية</p>	15:30–14:00
استراحة قهوة	16:00–15:30
<p style="text-align: center;"><b>الجلسة الثامنة</b> <b>العدالة الانتقالية في تونس: قضايا الخطاب والضحايا</b> <b>رئيس الجلسة: شفيق صرصار</b></p> <p><b>عادل العياري:</b> الضحايا النساء والعدالة الانتقالية في تونس: شرح الانتظارات والاعتراف المنقوص <b>محمد الطاهر خنيسي:</b> حصيلة العدالة الانتقالية ومآلاتها: تقييم ونظرة إلى المستقبل <b>أحمد عثمان:</b> المواصفات السوسيوديموغرافية للضحايا المشمولين بالعدالة الانتقالية من خلال هيئة الحقيقة والكرامة في تونس</p>	17:30–16:00

## اليوم الثالث: السبت 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

<p><b>الجلسة التاسعة</b></p> <p><b>خبرات وشهادات في العدالة الانتقالية (3): حالات عربية</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: عبد الناصر جابي</b></p> <p><b>حورية مشهور</b> وزيرة حقوق الإنسان في اليمن سابقاً</p> <p><b>محمد عبد السلام بابكر</b> أكاديمي سوداني وخبير القانون الدولي الإنساني بالأمم المتحدة</p> <p><b>رضوان زيادة</b> ناشط حقوقي وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – فرع واشنطن</p> <p><b>أسامة رشدي</b> سياسي وحقوقي مصري، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان سابقاً</p>	<p>10:30–9:00</p>
<p>استراحة قهوة</p>	<p>11:00–10:30</p>
<p><b>الجلسة العاشرة</b></p> <p><b>قضايا المصالحة والعدالة الانتقالية: حالات عربية (2)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: عبده موسى</b></p> <p><b>أحمد إنداري:</b> موريتانيا بين جسامة الإرث الإنساني واستعصاء العدالة الانتقالية</p> <p><b>محمد الحميري:</b> العدالة الانتقالية في اليمن: الأهمية، المسار والتحديات</p> <p><b>نبيل زكاوي:</b> انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي بالمغرب</p>	<p>12:30–11:00</p>
<p>استراحة غداء</p>	<p>14:00–12:30</p>

<p style="text-align: center;"><b>الجلسة الحادية عشرة</b>  <b>قضايا المصالحة والعدالة الانتقالية: حالات عربية (3)</b>  <b>رئيس الجلسة: فرج معتوق</b></p> <p>لور أبي خليل وعزة الحاج سليمان: أزمة مفقودي الحرب اللبنانية وإرساء معايير العدالة الانتقالية: حالة المعتقلين في السجون الإسرائيلية  عبد النور المنصوري: تحديات المصالحة في الدول العربية: إشكالية النموذج  محمد خليفة صديق: أدوار عربية في العدالة الانتقالية: اتفاقية سلام الدوحة لحل أزمة دارفور نموذجًا</p>	<p style="text-align: center;">15:30–14:00</p>
<p style="text-align: center;">استراحة قهوة</p>	<p style="text-align: center;">16:00–15:30</p>
<p style="text-align: center;"><b>الجلسة الختامية</b>  <b>استنتاجات وآفاق</b>  <b>رئيس الجلسة: مهدي مبروك</b></p>	<p style="text-align: center;">17:00–16:00</p>





المشاركون

---

الملخصات



## أحمد إدعلي

باحث مغربي، يعمل أستاذاً محاضراً في العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل في المغرب. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2006. عضو مؤسس لفريق "الدراسات القانونية والسياسية المعاصرة"، في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بجامعة ابن زهر في أكادير. تتوزع اهتماماته البحثية بين الفلسفة السياسية وتحليل النظم والسياسات العامة ودراسة التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي. له أبحاث منشورة في هذه المجالات، آخرها "الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في مسلسل الانتقال السياسي".

## الصفح والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومازقها

تداول الورقة الإجابة عن السؤال التالي: هل نجحت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا في تدبير إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على نحو يثبت وضع الاستقرار السياسي ويحقق هدوء الذاكرة وتعافي الجسد الاجتماعي من نوب الماضي، ويرسخ - من ثم - أسس عدالة تصالحية تستعيز عن سرديّة العنف والدم؟ وإلى أي مدى؟ وفي العلاقة بهذين الاستفهامين، تتوسل الورقة بحزمة أسئلة فرعية: هل وفقت اللجنة في مسعى التوفيق بين الحاجة إلى منح العفو وضرورة كشف الحقيقة وتحقيق العدل للضحايا وللمجتمع، أم تمت مقايضة العدالة بالعفو؟ ألا يبدو العفو، حتى في صيغته المشروطة، شكلاً من أشكال الحصانة بالنسبة إلى الجلادين؟ وهل يغدو نسياناً تعسفاً يحجب الحقيقة ويطمس الذاكرة، ومخاطرة لا تضمن أفول الشر، أم يبدو خلافاً لذلك رهاناً أخلاقياً ضرورياً للانتقال من "ذاكرة شقية" إلى "ذاكرة سعيدة"؟

أوضحت الورقة كيف أن لجنة الحقيقة والمصالحة سعت للتوفيق بين الحاجة الملحة إلى تحقيق استقرار سياسي وبناء سلم مدني، وواجب الكشف عن "حقيقة" تضمن هدوء الذاكرة، حيث احتلت موقعاً وسطاً بين العدالة العقابية والعفو الشامل. فاللجنة نأت بذلك المنزع عن منهج الانتقام، وعملت على إعادة تأسيس نظام أخلاقي يؤسس على منطق الفهم، ويستعيز عن العقاب الجنائي بالوصم الاجتماعي. وتتصور الورقة في مستوي أول، تأسيساً على ذلك، أن اللجنة نجحت نسبياً في انتشال جنوب أفريقيا من أتون صراعات دموية مدمرة وتحقيق الاستقرار السياسي، واستطاعت الموازنة بين هاجس طي صفحة الماضي وواجب عدم النسيان. بيد أن تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا، وهذا هو المستوى الثاني من الفرضية؛ كانت تشكو من أوجه قصور أثرت في قدرتها على شفاء كدمات النسيج الاجتماعي، وصنع سلم دائم. فإضافة إلى طبيعة وطريقة وسياق مسلسلات العلاج الفردية التي اعتمدها اللجنة، شكلت ولاية اللجنة، ونوعية الحقيقة التي نسجت خيوطها، وأسلوب كشفها، وطبيعة جبر الضرر وقيمتها، مظاهر قصور تعقل التطلعات المعيارية لمهندسي الانتقال الديمقراطي.



## أحمد إنداري

باحث موريتاني، يعمل أستاذًا في جامعة نواكشوط العصرية. حصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام، ضمن تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، من جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب عام 2015. عضو مشارك في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت منذ تموز/ يوليو 2017. تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا الدولة في موريتانيا والعالم العربي والسياسات الخارجية، والعلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي والتمكين السياسي للمرأة. له بحوث منشورة عدة، منها: "مواقف الغرب من ثورات الربيع العربي في سياق مقارنة: دراسة في الموقفين الأوروبي والأمريكي"، و"الدولة والبنى التقليدية في موريتانيا: صراع الفصل والوصل".

## موريتانيا بين جسامة الإرث الإنساني واستعصاء العدالة الانتقالية

تسعى هذه الورقة لمقاربة موضوع العدالة الانتقالية في موريتانيا، من خلال محاولة التعرف إلى الخطوات التي قامت بها الدولة في هذا الميدان، والنظر في ما إذا كانت تتناسب والتركة الثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البلاد، وما إذا كانت كافية لإنصاف الضحايا. وتتبع الورقة زمنيًا إرث الانتهاك في موريتانيا الذي تنوع ما بين التصفيات التي طاولت بعضًا من أقطاب المعارضة وممثلي الأقليات القومية والإثنية، والاضطهاد الواسع؛ والإعدامات والاعتقالات التي طاولت المتورطين في المحاولات الانقلابية في الأعوام 1981 و1987 و2003، إضافة إلى ممارسات التعذيب ومخلفات العبودية والاسترقاق وميراثها. وتؤكد الورقة أن التجربة الموريتانية في مجال العدالة الانتقالية على الرغم من هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت في ظل الحكيم المدني والعسكري، وطاولت مدنيين وعسكريين على حد سواء، فإنها لم تحصل بعد، وأنه يمكن وصفها - في أحسن الأحوال - بأنها تجربة قيد التشكل. ومن ثم، ينصب الحديث عن العدالة الانتقالية في موريتانيا في هذه الورقة، في الأساس، على تناول مبررات الحاجة إلى العدالة الانتقالية، والإجراءات التي أُخذت في هذا الصدد، وأسباب تعثرها.

تخلص الورقة إلى أن المقاربة الموريتانية لموضوع العدالة الانتقالية ظلت محكومة بمتطلبات آنية، تتعلق بالرغبة في الخروج من مأزق اجتماعي وثقافي، مثل أحداث عام 1966، أو الحصول على تمويل أو قروض من مؤسسات التمويل الغربية، أو بالسعي للخروج من أزمتين معيّنتين، مثل أزمة انقلابي عامي 2005 و2008، وهما اللذان فرضت الدول الغربية الكبرى على قادتتهما شروطاً عدة من أجل الاعتراف بنتائجهما والتعامل مع السلطات الناشئة عنهما، وكانت بعض الشروط تتعلق بضرورة القيام بخطوات على مسار العدالة الانتقالية. وتنتهي الورقة، أيضًا، إلى أن تدخل أطراف خارجية، منها الولايات المتحدة وفرنسا والسنغال، في ذلك المسار المتعلق بالعدالة الانتقالية، كانت له تداعيات سلبية وأنه ساهم في تسييسه، ما جعل النظرة إلى هذا الملف من السلطات الحاكمة في موريتانيا يغلب عليها الريبة والتوجس والشك.



## أحمد عثمان

باحث وأكاديمي تونسي، يعمل أستاذًا بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة تونس. حصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2016. تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا التحول الديمقراطي ودراسة الحركات الاحتجاجية، والانتخابات والسلوك الانتخابي. نشرت له عدة أبحاث ودراسات، منها: "الشباب التونسيون بين الثورة والانتخابات"، و"الحركات الاجتماعية في تونس". يشغل عضوية وحدة البحث في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس.

## المواصفات السوسيوديموغرافية للضحايا المشمولين بالعدالة الانتقالية من خلال هيئة الحقيقة والكرامة في تونس

تتناول هذه الورقة الملامح السوسيوديموغرافية للضحايا المشمولين بالعدالة الانتقالية في تونس. كما تسعى إلى إبراز أهمية البحث في مسار تلك العدالة الانتقالية عبر توفير فهم أفضل للأسباب والسياقات التي وقعت فيها الانتهاكات موضوع الدراسة، وذلك عبر عرض الملامح السوسيوديموغرافية للضحايا المشمولين بالعدالة الانتقالية، وبيان السياقات التي تطورت في خلالها الأحداث التي دفعت بهم إلى موقع الضحية، وطبيعة ما تعرضوا له من انتهاك.

تحاول الورقة تقييم قدرة هيئة الحقيقة والكرامة على تحقيق ما قدمت إليه من أهداف وغايات، وتتساءل: هل ضمنت لنفسها الاستقلالية تجاه الأحزاب والحسابات السياسية؟ وهل تمكنت من كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا بعيداً عن منطق الانتقام والتشفي؟ وهل مثلت الهيئة منعرجاً تاريخياً في التعاطي مع الذاكرة التونسية "المعطوبة" لشعب عاش فترة طويلة من الاستبداد والتسلط؟ أم هي هيئة في مجتمع لم يألف مثل هذه المؤسسات ولم يسمع بها من قبل؟

قدمت الورقة وصفاً سوسيوديموغرافياً للضحايا المشمولين بالعدالة الانتقالية في التجربة التونسية، وبينت ملامح الضحايا وتوزيعهم بحسب السن، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والمحافظات/الولايات، وطبيعة العقوبة، ومخلفاتها، بين الإعدام، والسجن المؤبد، والمخلفات النفسية، والجسدية، ووسائل وطرق التعذيب. ونبهت الورقة إلى ضخامة الملفات وتعدد الضحايا وطول الفترة التي شملتها العدالة الانتقالية من خلال أعمال هيئة الحقيقة والكرامة. وبينت أن الانتقال الديمقراطي "الهش" سمح نسبياً بإنجاز مهمة العدالة الانتقالية، وأن هذه الهيئة استطاعت - وفق الحيز الزمني والإمكانيات المتوافرة - أن تستكمل، نظرياً على الأقل، الأهداف التي بُعثت من أجلها، وأن المهمة بقيت على عاتق المؤسسات الرسمية التي أحالت إليها هيئة الحقيقة والكرامة الملفات للنظر فيها، ومحاكمة الجناة، ثم المرور إلى جبر الأضرار والمصالحة "الممكنة".



## حيدر سعيد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس قسم الأبحاث فيه. رئيس تحرير مجلة "سياسات عربية"، التي يصدرها المركز. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد سنة 2001. أسهم في تأليف وتحرير التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، لسنتي 2008 و2014. صدر له كتاب الشيعة العرب: الهوية والمواطنة (2019/ تحرير)، وسياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق (2009)، والأدب وتمثيل العالم (2002). أشرف على فريق بحث أنجز دراسة عن حال العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية صدرت سنة 2008.

## العدالة الانتقالية في سياقها السياسي والثقافي: حالة العراق

تمسح هذه الورقة قوانين العدالة الانتقالية في العراق، وكيفية نمو المفهوم وتطوره، منذ أن كان مشروعاً وضعته المعارضة العراقية عام 2002، مروراً بـ "قانون اجتثاث البعث" الذي شرعته الإدارة المدنية للاحتلال الأميركي للبلاد عام 2003، ثم "قانون المساءلة والعدالة" الذي شرعه البرلمان العراقي عام 2008. وترى الورقة أن التدرج في هذه النصوص لم يكن تدرجاً في رؤية برنامج العدالة الانتقالية فقط، بل إنه يكشف أيضاً كيفية تحوّل البرنامج - بالتدرج - إلى أن يكون أداة في الصراع الطائفي.

وتسعى الورقة إلى أن تفحص إلى أي حد استطاع مشروع العدالة الانتقالية في العراق الخروج من الفلسفة العقابية التي خلّفتها التجربة الإسلامية، القائمة على فكرة "القصاص"، إلى فلسفة عقابية حديثة، تدور على فكرة "الردع". وترى الورقة أن سياق انهيار الدولة وفشلها وضعفها ساعد في تغلب فكرة "الانتقام". وأوسع من ذلك، تريد أن تخلص هذه الورقة، على المستوى النظري، إلى أن تجربة العدالة الانتقالية لا يمكن فصلها - في النهاية - عن السياق الثقافي والسياسي الذي تطبق فيه.

وتقف الورقة عند ما تعدّه ثغرات أساسية في برنامج العدالة الانتقالية الذي طُبّق في العراق، فضلاً عن أنه أصبح أداة في صراع طائفي، وفُهم من بعض المجموعات السكانية على أنه يستهدفهم ومصمّم ضدهم، فضلاً عن أنه لم يطبّق في أجواء مصالحة، بل أجواء صراع (وهي مشكلات سياقية تحيط بالبرنامج)، ثمّة ثغرات مضمونية فيه، منها - بل ربما أهمها - أنه لم يتجه إلى مرتكبي الجرائم، وإنما بدا كأنه عقاب جماعي، على عقائد واختيارات سياسية محددة. ومن ثم، تكشف الورقة تجربة العدالة الانتقالية في العراق، على المستوى العام والنظري كذلك، عن أن البرنامج المصمّم عالمياً، والذي تعمل المنظمات الدولية المعنية على الترويج له، غير ممكن من دون سياق يوفر حزمة كاملة؛ من مصالحة وطنية، وإدارة مشتركة للذاكرة، وما إلى ذلك.



## سعيد الحاجي

باحث مغربي، يعمل أستاذًا للتاريخ المعاصر في جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب، حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2015، عضو مؤسس في المكتب التنفيذي لمركز تكامل للدراسات والأبحاث بالمغرب. يشتغل بتاريخ المغرب المعاصر والراهن، خصوصًا مرحلة النضال التحرري ضد الاستعمار 1912-1956، وبناء الدولة الوطنية المغربية ما بعد الاستعمارية. له عدد من الأبحاث والمشاركات في المؤتمرات العلمية، منها: "المسألة الدينية والهوية الوطنية من خلال فكر الحركة الوطنية المغربية"، و"صورة النكبة في المجتمع المغربي من خلال الأرشيفات العائلية".

## تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب: الكتابة التاريخية كآلية لجبر الضرر (حالة عبد السلام الطود)

تتناول الورقة مسألة جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، عبر تفقّي حالة المغرب الذي عاش تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة عام 2004. وهي تجربة ذات جذور، استهدفت طيّ صفحة الانتهاكات الجسيمة، سواء بعد الاستقلال مباشرة، أو في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته خلال ما عرف بـ "سنوات الرصاص". وتقف الورقة على عدة إشكاليات، منها ما يتعلق بصيغ جبر الضرر المعنوي؛ خصوصًا، عندما تطالب عائلات الضحايا باعتماد الدلائل والقرائن التي استندت إليها هيئات العدالة الانتقالية، واعتبارها تاريخًا للمرحلة، يجب أن يكتب حتى يتحقق الإنصاف المعنوي للضحايا.

تساءلت الورقة عن أثر تدابير جبر الضرر في أسر الضحايا، ومدى نجاعتها في دفعهم إلى طيّ صفحة الماضي، في ظل مطالبتهم بصيغ أخرى إلى جانب التعويض المادي، وعلى رأسها كتابة تاريخ الانتهاكات؛ على اعتبار أن الكتابة التاريخية تشكل الصيغة الأكثر إنصافًا ومقاومة للنسيان، والأقدر على خدمة الذاكرة الجماعية. وحاولت الورقة فتح النقاش بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الكتابة التاريخية، كصيغة لجبر ضرر بعض أسر الضحايا الذين لم يقبلوا التعويض المادي فحسب، وطالبوا بإعادة كتابة تاريخ المرحلة كي لا يطويها النسيان، وربطوا المصالحة بكتابة تاريخ موضوعي يشير بوضوح إلى المتورطين. ومن ثم ساقّت الورقة مثالاً نموذجيًا دالاً على ذلك، تمثل في حالة المغربي عبد السلام الطود الذي خُطف عام 1956 من مدينة تطوان وعُثر على رفاته في مدينة غفساي المغربية عام 2010، وقد اتهمت عائلته جهات سياسية معينة بهذا الانتهاك، ولا تزال تطالب إلى اليوم بالكشف عن الحقيقة الكاملة، وكتابة تاريخ المرحلة على نحو ينصف الطود وغيره من الضحايا. وحاولت الورقة تقييم سبل تحقيق مطلب جبر الضرر المعنوي، عبر الكتابة التاريخية، انطلاقًا من خلاصات هيئات العدالة الانتقالية، وإن كان بإمكان آليات العدالة الانتقالية التوصل إلى خلاصات موضوعية بعيدًا عن محاذير الالتباس بين الذاكرة والتاريخ، ثم إن كان ارتباط معينات معينة بمرحلة الصراع السياسي يمنع من كتابة تاريخ منصف لضحايا الانتهاكات.



## سيدنا موسى حننه

باحث موريتاني، يعمل أستاذاً متعاوناً في جامعة نواكشوط العصرية في موريتانيا. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الحسن الأول بالمغرب عام 2016. تتنوع أبحاثه بين موضوعات أمن المنطقة المغاربية والساحل والصحراء والاندماج المغاربي والعلاقات الأورومتوسطية. له أبحاث عديدة، منها: "البعد الأمني في العلاقات المغربية - الأفريقية"، و"العوامل الجيوسياسية لانعدام الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء".

## العدالة الانتقالية بعد الحروب الأهلية من خلال نماذج بعض الدول الأفريقية (رواندا وسيراليون)

تبحث هذه الورقة في موضوع الحرب الأهلية والعدالة الانتقالية من خلال دراسة تجربتي رواندا وسيراليون، كحالتين شهدتا الأولى منهما عام 1994 حرباً أهلية ذات طابع إثني وصفت بالإبادة الجماعية، وشهدت الثانية حرباً أهلية اندلعت عام 1991 واستمرت أحد عشر عاماً على خلفية الصراع على السلطة والثروة (معدن الألماس)، وقد لجأت الدولتان في أعقاب الحرب إلى تطبيق آليات العدالة الانتقالية؛ بهدف الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية.

وعلى الرغم مما صاحب الحرب في البلدين من فظاعات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن الأخذ بآليات العدالة الانتقالية ساهم - كما يبدو - في الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والاستقرار. وحققت رواندا نجاحات مهمة في إرساء دولة المواطنة وتجاوز أزمة الانقسام الإثني، وأصبحت تُعدّ ضمن الدول الأفريقية ذات الحكامة الجيدة، وتجاوزت سيراليون مرحلة الصراع المسلح وحققت تقدماً مهماً في توطيد السلام، حيث شهدت انتقال السلطة بين مختلف الأحزاب السياسية بطريقة سلمية، عبر تنظيم استحقاقات انتخابية منتظمة منذ نهاية الحرب الأهلية، كما قامت بإصلاحات مؤسسية في قطاعات عدة؛ بهدف إعادة بناء الدولة، وهو ما يستدعي التساؤل عن دور آليات العدالة الانتقالية التي طبقت في البلدين في تجاوز مرحلة الصراع العنيف وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

تسعى الورقة لتحديد آليات العدالة الانتقالية التي استخدمت في البلدين ودراسة هيئاتها، والمقارنة بين طريقة عمل هذه الآليات والهيئات، وبيان مدى نجاحها في تحقيق المصالحة والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، والصعوبات التي اعترضتها والدروس المستفادة منها. تنتهي الورقة إلى خلاصات، من أهمها أن عوامل نجاح التجربتين يمكن إجمالها في توافر الإرادة السياسية للسلطات الجديدة، والتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية، وتبني مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية وتعدد وسائلها التي تبرز بين المحاكمات من أجل عدم الإفلات من العقاب، ووسائل شبه قضائية هدفها الكشف عن الحقيقة وتسهيل المصالحة.



## صوفية حنازلة

باحثة تونسية، تعمل باحثة مساعدة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حصلت على شهادة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا عام 2017، إضافة إلى شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها وحضارتها من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في سوسة بتونس. شاركت في العديد من المشروعات البحثية، منها: "مشروع تونس في حالة انتقال"، بالتعاون مع هيئة الدعم العلمي الألمانية DAAD.

### خطاب العدالة الانتقالية في تونس وصناعة التصنيفات: مصفوفة زمان/ مكان/ جسد/ ذاكرة

تتناول هذه الورقة مسار العدالة الانتقالية والنظر إليها باعتبارها خطاباً يُكْتَف في داخله علاقات قوى متصارعة ومتضاربة، وتطرح مصفوفة مفاهيمية جديدة لمقاربة هذا المسار في تونس، هي مصفوفة زمان/ مكان/ جسد/ ذاكرة التي تعتبرها الورقة صلب بنية خطاب العدالة الانتقالية. وتطرح الورقة مجموعة من الأسئلة، منها: كيف يمكن فهم مسار العدالة الانتقالية بما هو خطاب (تصنيفي)؟ وكيف تشكل العدالة الانتقالية أصنافاً من الأزمنة والأمكنة والأجساد؟ وأي ذاكرة جمعية تُنتجها العدالة الانتقالية؟ وهل من الممكن تفكيك/ كسر هذا الخطاب؟ وتركز الورقة على تقنيات اشتغال خطاب العدالة الانتقالية والنسق الناظم له، كما تحاول الكشف عن وجوه التشقق والتفكك داخل هذا الخطاب نفسه. وفي الأخير، تحاول الورقة النظر في إمكانات تفكيك/ كسر خطاب العدالة الانتقالية.

اعتمدت الورقة للإجابة عن هذه الأسئلة على منهج كيفي يقوم على تحليل بيانات مختلفة بحسب المحتوى والخطاب. وتتركز البنية النظرية للعمل في تفكيك خطاب العدالة الانتقالية من خلال تتبع مختلف التصنيفات التي يقوم بها هذا الخطاب لكل من الأزمنة والأمكنة والأجساد المنضبطة داخله؛ من أجل بناء تمثّل مخصص لذاكرة جماعية تونسية. ويعتمد خطاب العدالة الانتقالية في ذلك على طقوس محددة تشرّف عليها مؤسسات مخصصة. وتُبنى هذه الطقوس من خلال الأداء لتصنيفات (زمنية، مكانية، جسدية)، يتم تحويلها من خلال عامل التكرار في الزمن إلى هويات تتحكم في أداء الفرد نفسه في الواقع؛ فيؤدي الدور المنسوب إليه وفقاً للتصنيف المنسوب إليه.

تفتح هذه البنية النظرية إمكان النظر في اختلالات الأداء أو انزياحاته التي من خلالها يقوم خطاب العدالة الانتقالية بإعادة تعريف التصنيف، أو إسناده إلى أفراد أو مجموعات مختلفة. وأخيراً تمكّننا هذه البنية من مفاتيح لتلمس مساحات أخرى لتفكيك خطاب العدالة الانتقالية أو مضادته من أجل عملية كسر المصفوفة أو إعادة تركيبها/ إسنادها بصورة مختلفة.





## عادل العياري

أستاذ وباحث في علم الاجتماع بجامعة تونس، مختص في علم اجتماع المؤسسة وفي نظام الجودة في التعليم العالي. أشرف على بحوث ميدانية حول الضحايا والعدالة الانتقالية. شارك مع مؤسسات دولية في بحوث ودراسات حول التشغيل والبطالة، وأشرف على دراسات ميدانية تتعلق بتجارة الجسد والجنس والهجرة السرية من جنوب الصحراء الأفريقية وتجارة الرقيق والمرافق الصحية العمومية والخدمات الموجهة إلى الشباب. سُنشر له قريبا دراسة ميدانية وطنية حول الجامعة والطلبة.

## الضحايا النساء والعدالة الانتقالية في تونس: شرح الانتظارات والاعتراف المنقوص

تتناول الورقة موضوع الضحايا من النساء في مسار العدالة الانتقالية التونسية، وتستند إلى عدة أسئلة، منها: ما الذي أنجزته لهن آليات العدالة الانتقالية الراهنة؟ وما هي أهم سياقات ذلك؟ وكيف يقيمنه في ضوء ما تطلعن إليه من غايات؟ كما تسعى الورقة إلى الوقوف على العقبات والمشكلات التي نشأت من خلال تلقّي إفادات وشكاوى الضحايا من النساء، وما عاق التنفيذ المناسب لإعمال هذه العدالة. وتورد الورقة عدة أمثلة للتحقق من فاعلية إجراءات العدالة الانتقالية، مع مقارنتها بما حدث في تجارب أخرى. وقد اعتمدت الورقة على تحليل النص القانوني المنظم للعدالة الانتقالية، بوصفه نقطة مرجعية، وقامت بالمزج بين ما هو نظري، يخص العدالة الانتقالية ومفهوم الضحية، وما هو إمبريقي ميداني، بُحث فيه عينة ممثلة من النساء الضحايا، وأجريت معهن مقابلات. اعتمدت الورقة ثلاثة مؤشرات أساسية للعدالة الانتقالية، هي: التعويض وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، والمحاسبة. وكانت الغاية من ذلك هي قياس قدرات العدالة الانتقالية على تعويض الضحايا، وعلى المساهمة في إعادة تأهيلهن اجتماعياً ومهنياً ونفسياً، فضلاً عن قدرتها على كشف الحقيقة التاريخية كاملة.

والملاحظة العامة التي خلصت إليها الورقة هي أن انتظارات الضحايا النساء ظلت عالقة؛ إذ لم يستجب لها التحول السياسي الذي حصل. وظلت هذه الانتظارات حبيسة فضاءات عامة (ساحات وقاعات ومكاتب)، ومطلبية الاحتجاج (اعتراض بعض الجمعيات ومجموعة المفوزين أمينياً وتجمعات عائلات الشهداء والجرحى)، واشتغال الذاكرة في مجالات رمزية ووظيفية ومادية (قاعات الاستماع والمحاكم وقاعات الهيئة)، ولم يشاركها فيها كل المجتمع، في حين أن هذا شرط انتشارها وتأصلها بوصفها ذاكرة كما يبين ببير نورا. وتبعاً لهذا، اكتفت الضحايا النساء بإدراجهن في جداول أعمال وبذكرهن في توصيات شكلانية مصحوبة بتعداد ما يجب أن يتمتعن به. وأكدت الورقة في خاتمتها أن مسار العدالة الانتقالية ونجاح إنجازاته مرهونان باستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وتأصل الممارسة الديمقراطية، وانخراط كافة الأحزاب السياسية في إرساء دعائم نجاحه.



## عبد العزيز الطاهري

باحث مغربي، يعمل أستاذًا للتاريخ المعاصر في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس في الرباط. حصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2014. تركز أبحاثه على التاريخ المغربي المعاصر والراهن، خصوصًا إشكالية العلاقة بين الذاكرة والتاريخ. له العديد من الأبحاث والكتب المنشورة، منها: "الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912-1956" (2016) الذي حاز جائزة المغرب للكتاب، عام 2017، في فئة العلوم الإنسانية. عضو الجمعية المغربية للبحث التاريخي.

### تدبير الذاكرة في سياق العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة للتجربة المغربية

تتناول الورقة سياسات تدبير الذاكرة في تجارب العدالة الانتقالية، مستندةً إلى التجربة المغربية التي جسّدتها هيئة الإنصاف والمصالحة. وقارنت نموذجها بنماذج أخرى، مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين وبولندا وتشيلي وتونس. ورصدت الورقة أهم أحداث العنف في تاريخ المغرب الراهن، خصوصًا تلك التي أسفرت عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والتي سعت الهيئة لطبّي صفحاتها. وأوضحت الورقة أن التجربة المغربية تبنّت "الحقيقة التصالحية"، بدلًا من "الحقيقة القضائية"، واستطاعت الكشف عن حقائق عديدة، خصوصًا ما يتصل باستجلاء مصير كثير من مجهولي المصير، وكشفت عن حالات عديدة من الاعتقال التعسفي، إضافة إلى أساليب التعذيب وظروف الاعتقال ومراكزه. وقد جاءت هذه التجربة المغربية سياسية، واستهدفت المصالحة أكثر من المصارحة، فشابهها الكثير من النسيان؛ نسيان لم ينتج من غياب الأرشيف أو حالته المزريّة ومحدودية الشهادات الشفوية وعدم تعاون بعض مؤسسات الدولة فحسب، بل من أسباب سياسية مرتبطة بسياق التجربة وموازين القوى التي ولدت في إطارها أيضًا. وفي مقابل سماح مؤسسات العدالة الانتقالية بسماع أصوات الضحايا وشهاداتهم، أخفت هويات الجلادين والمسؤولين عن الانتهاكات. واتجه مجهودها أكثر نحو القيام بعمل الحداد، وتبنّت مقارنة علاجية استشفائية لآلام الذاكرة وجروحها، ولم تتمكن من الوصول إلى أعلى درجات الحقيقة التاريخية.

بيّنت الورقة أن تحولات جرت على مستوى التأريخ، حيث بدأ اهتمام نسبي من المؤرخين بموضوع الذاكرة، وتعالق دعواتهم إلى فتح ورش تاريخ الزمن الراهن ومباشرته. وضمت هذه التجربة تقريرها الختامي، على مستوى بناء المستقبل، مجموعة من التوصيات المتعلقة بالدعوة إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي، وجد الكثير منها طريقه إلى دستور 2011؛ بفعل الدينامية الإصلاحية التي خلقتها حركة 20 فبراير. وتنتهي الورقة إلى القول إن التجربة المغربية عكست نفسًا إصلاحيًا، لكنها لم تأت في إطار انتقال ديمقراطي، وإنما ساهمت في التحول الديمقراطي البطيء والمتعثر الذي يعرفه المغرب.



## عبد الغني شفيق

باحث مغربي، يعمل أستاذًا لعلم الاجتماع بجامعة ابن طفيل في المغرب. حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2013. يشغل منصب مدير مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث في القيم والمجتمع. تتنوع اهتماماته البحثية بين دراسة النخب والحركات الاجتماعية وقضايا الهوية والقيم والشباب والهجرة والاندماج. نشر عددًا من الأبحاث، وصدر له كتاب "سوسيولوجيا النخب بالمغرب: دراسة في النسق السياسي المحلي وأليات اشتغاله".

## الإنصاف والمصالحة وترميم ذاكرة الجمر والرصاص بالمغرب: تجربة عدالة انتقالية لم تكتمل أطوارها

استهدفت الورقة الوقوف بالنقد والتقييم على أبعاد تجربة يعلق فيها الماضي بالذاكرة الجماعية للمغاربة ليؤسس تاريخًا من الانكسارات ومن التجاوز في الآن ذاته. يتعلق الأمر بما اصطلح عليه بـ "الماضي الأليم" في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمغرب، أو ما يوسم بـ "سنوات الجمر والرصاص"، وما تمخض في أثرها من مبادرة سعت لترميم الذاكرة المجرّحة والمأزومة نفسيًا، وتجاوز حالة "الأمينزيا" التي طاولت الذاكرة الجماعية. ورأت الورقة أنه ما دام الرهان على المصالحة قد كان يروم تهيئة الضحايا للتعايش السلمي مع من ألحقوا الضرر بهم، فإن الأمر اقتضى من الدولة المغربية تحمّل مسؤولية أخطائها؛ من خلال الاعتراف بانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الضحايا، مع تشجيع هؤلاء على البوح بمعاناتهم في جلسات عامة، كانت الغاية منها تفسير جدار الصمت والكشف عن تابوهات ظل مسكوتًا عنها في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمغرب الحديث. سعت الورقة لأن تميط اللثام عن أهم ما اعترى مسار العدالة الانتقالية في المغرب من إكراهات ومعوّقات. ومن الأسئلة التي أثارها الورقة في هذا السياق هو: إلى أي حد حققت تجربة الإنصاف والمصالحة أهدافها؟ وما آثارها في المستويين القانوني والسياسي؟ وهل توافرت المؤسسات الكفيلة بتحقيق العدالة الانتقالية في المغرب؟ وإلى أي حد وفقت في ذلك؟ وما العوائق التي واجهتها؟

انتهت الورقة إلى أن تجربة الإنصاف والمصالحة في المغرب كشفت عن براغماتية سياسية دفعت الدولة إلى البحث عن بديل من العدالة العقابية، ضمن سياق كان يتعدّد فيه معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي جو كانت الدولة هي نفسها تسعى لإعادة بناء مشروعية سياسية تمحو من خلالها ذاكرة الماضي، طرح خيار الحقيقة والمصالحة، حينها، باعتباره خيارًا عمليًا مفضّلًا، دعمته الدولة وبعض الفرقاء السياسيين تحت مسوغ تيسير الانتقال الديمقراطي، مع تبرير ذلك بإحساس الضحايا بالإنصاف بوسائل بديلة من العقاب ما دام هذا الأخير ليس غاية في ذاته؛ فكان استبدال العدالة العقابية في المغرب بعدالة وصفت بـ "الانتقالية".



## عبد النور منصوري

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف في المسيلة بالجزائر. عضو في مخبر العلوم السياسية الجديدة في الجامعة ذاتها. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، من جامعة باتنة 1 بالجزائر عام 2019. من اهتماماته البحثية: المصالحة نظرياً وتطبيقياً، بالتركيز على الحالة الجزائرية، والعدالة الانتقالية، والإصلاحات في إثيوبيا. نُشر له كتاب بعنوان: "سياسة المصالحة في الجزائر بين الحلّ الأمني وأفق الأمن الإنساني".

## تحديات المصالحة في الدول العربية: إشكالية النموذج

تفترض الورقة أنّ حالة عسر المصالحة أمرٌ يمثل تحدياً يواجه الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، وأنّ البعد المعرفي المتمثّل في غياب النموذج سبب أساسي لعسر المصالحة، وتدعو الورقة إلى وجوب تقييم تجارب المصالحة والعدالة الانتقالية ببعديها النظري والتطبيقي، بوصفها خطوة ضرورية لصياغة نموذج يوافق سياق الدول العربية. وقد عرضت الورقة جملة الانتقادات الموجهة إلى نموذج العفو تطبيقياً في تجربة جنوب أفريقيا، ونظرياً في المقاربة اللاهوتية المؤسّسة لها. وتهدف الورقة إلى الدفع بالنقاش إلى نموذج يستند إلى الموروث الحضاري العربي والإسلامي ويستفيد من التجارب الدولية، وهو ما يعني فرطاً أكبر للنجاح في تحقيق المصالحة والانتقال الديمقراطي.

يسهم هذا النقاش الموضوعي في إيجاد تسوية للتناقض الموجود بين نموذجي العفو والعدالة، في سياقات مثل سورية ومصر واليمن وليبيا وغيرها، كحالات عملية لعسر المصالحة، أصبحت فيها المصالحة كلمة لا تطاق كما كان الحال في رواندا. وقد ألهم النموذج اللاهوتي للمصالحة بالعفو كمضمون وحيد الكثير من تجارب المصالحة والعدالة الانتقالية بتشجيع العفو تحقيقاً للسلم "الفوري"، وفرضه عبر التشريع من فوق من دون الالتفات إلى الضحايا المستضعفين. في حين يقدّم الإسلام موقفاً مستقلاً في مسائل النزاع، ومنها المسائل الجنائية التي يشكّل التعامل معها أهمّ إشكالات ملفّ المصالحة، ومن ثمّ الانتقال الديمقراطي، حيث يمثّل العدل القيمة المركزية، في حين يعتبر العفو مشروطاً بتمكين الضحية من استيفاء حقّه. لذلك، قدّمت المقاربة الإسلامية تشكيلة موسّعة من الخيارات والمضامين، وهو ما يجعلها أكثر ليبرالية من المقاربة اللاهوتية المسيحية، فهي تدعو إلى توسيع مجال الاختيار سواء بين العفو أو العقاب أو التعويض، بالقدر الذي يحقّق مصلحة أكبر. ومن شأن ذلك أن يؤسّس لعدالة انتقالية وانتقال ديمقراطي متفاوض فيه، بدلاً من أن يكون مفروضاً ومرفوضاً. ويكمن التحدي الحقيقي لأيّ تحوّل ديمقراطي في الدول العربية في النموذجين النظري والتطبيقي اللذين يمكنهما أن يحظيا بالقبول لدى مختلف الأطراف، سواء في اتجاه العفو أو العدالة، وكذا في تحقيق الأثر البيداغوجي للمصالحة وتجنّب تكرار ما حدث في الماضي الأليم.



## عدنان الإمام

عمل سابقاً أستاذاً في القانون العامّ والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. حصل على إجازة في القانون العامّ من كلية الحقوق والعلوم السياسية بstrasbourg بفرنسا عام 1984، وشهادة الدكتوراه في القانون العامّ من كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس عام 2008. تتنوع اهتماماته البحثية بين القانون الدستوري، والقانون الدولي العام، وأحكام الحرب في الإسلام، والعدالة الانتقالية. من مؤلفاته "مدخل إلى دراسة القانون الدستوري"، و"الجهاد الأصغر في الإسلام"، و"الإسلام والحرب".

## مطلب العدالة الانتقالية: السياقات والإكراهات

ترى الورقة أن كلّ ثورة تفضي إلى تغيير نظام الحكم يترتب عليها، لا محالة، صدام بين القوى الثورية الغالبة والقوى المعادية للثورة السّاعية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وحينما لا يفرز الرّخم الثّوري من رحمته سلطة حاكمة تُعنى بإجراء التغييرات الجذرية والمحاسبات اللازمة وفق مقتضيات نمط العدالة الثّوريّة، تصبح العدالة الانتقالية، بمفاهيمها وآلياتها الوسيلة الأنسب لتصفية تركة الماضي الطافح بالمظالم والتجاوزات كي يتسنى بناء مستقبل مشترك تحت سقف دولة تحوي الجميع.

لقد كان الأمر كذلك في تونس؛ إذ برز مطلب العدالة الانتقالية منذ بداية أحداث الثورة، وقد تبنته أغلبية القوى السياسية والمدنية الفاعلة، في الفترات الأولى التي تلت سقوط نظام بن علي، ولم يجرؤ أحد، في بداية الأمر، على معارضته بصفة علنيّة. إلا أنّ الشقّ المعارض لها لم يكن محتاجاً إلى إسماع صوته، ذلك أنّ مندوبيه، من وجوه النظام السابق، كانوا موجودين على رأس السلطة وماسكين بزمامها؛ فلا غرابة، إذًا، في أن تصمّم هذه الأخيرة، بكل وعي وإدراك ومكر، استراتيجية سلبية تقتضي أن لا تبادر بأي شيء من جانبها بتلقائية، وأن لا تضع تصوراً شاملاً للعدالة الانتقالية وأن تتفاعل، مكرهة، مع مطالب القوى المساندة للثورة بالحد الأدنى الذي يدرأ عنها الشبهات، والذي يقلل الخسائر بأكبر قدر ممكن.

وترى الورقة أن ذلك حمل السلطة على اتخاذ جملة من الإجراءات، تحت ضغط الظرف الثّوري، لكنها لا تفي – على الرغم من أهميتها - بمقتضيات مطلب العدالة الانتقالية ولا تتمّ عن وجود تصوّر شامل ومتكامل تحدوه إرادة سياسية. ولكن الوضع تغيّر بعد فوز القوى السياسية المساندة لمطلب العدالة الانتقالية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، فحلّت الإرادة السياسية محلّ التلكؤ، والرؤية الشاملة محلّ الارتجال، والاستراتيجية الإيجابية المتكاملة محلّ الاستراتيجية السلبية؛ إذ أُلقت السّلطة الجديدة بهذا المطلب إلى جمهوره الذي تلقّفه وأخذته بقوة وشارك في رسم مستلزماته ومتطلباته، فأفضى ذلك إلى اعتماد قانون يعتبر محطة بارزة في تاريخ هذا المفهوم، على المستوى العالمي، من خلال طريقة بلورته وصياغته. وقد بلغ خطّ السّير القانوني للمطلب أقصى مداه بدسترة العدالة الانتقالية، إلا أنّ إنزال مخرجاته القانونية من سماء الأفكار والتصورات إلى أرض الواقع سيكون، لا محالة، مرثناً بموازين القوى المرتسمة على المشهد السياسي.



## عدنان نويوة

باحث تونسي، يعمل أستاذًا مساعدًا في القانون بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببزرت. حصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس عام 2018. باحث بمخبر قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. تتعدد اهتماماته البحثية بين قضايا مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية. له مشاركات كثيرة في عدة مؤتمرات علمية، منها: "الفساد في المبادلات التجارية الدولية والتحكيم التجاري الدولي"، و"قضايا شهداء الثورة وجرحاها: أي دور لهيئة الحقيقة والكرامة؟".

## مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس

تحاول الورقة الربط بين العدالة الانتقالية وقضية مكافحة الفساد في الحالة التونسية، وتنظر في أثر هذه العلاقة في عملية التحول الديمقراطي. وتقف الورقة على الصعوبات القانونية والعملية التي اعترضت مسار العدالة الانتقالية، خصوصاً بعد صدور القانون 53 لعام 2013 الخاص بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. وأظهرت الورقة كيفية تطور تجربة الدولة التونسية في مجال مكافحة الفساد؛ في ما بيّنته التقارير الرسمية، وعدة ملفات تعهّد بها القضاء التونسي. وحمل الدستور التونسي الجديد الدولة مهمة مكافحة الفساد، وأصدر البرلمان مجموعة من النصوص القانونية المتصلة بذلك؛ منها قانون إنشاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وقانون حماية المبلّغين، والقانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام. ومن جانب آخر، بيّنت الورقة تعرّض مسار العدالة الانتقالية في جانبه المتصل بمكافحة الفساد، الذي أبرزه العجز عن طي ملف رجال الأعمال المتورطين في الفساد، وما حمله من انعكاسات سلبية على عملية الانتقال الديمقراطي. وأظهرت الورقة، أيضاً، أن عدم إنجاز المصالحة الاقتصادية سمح بتداول الأموال الآتية من الفساد في الحياة العامة، وأن رجال الأعمال المتورطين في الفساد سعوا للبحث عن الحماية والحصانة، عن طريق ضخ المال السياسي لتمويل من يحقق لهم تلك الغاية؛ ومن ذلك إنشاء / دعم الأحزاب والكيانات السياسية التي تنافس في الوصول إلى السلطة وتسعى للتأثير في القرارات العمومية.

حددت الورقة بعض أسباب ومظاهر العجز عن طي ملف المتورطين في الفساد خلال حقبة الاستبداد. وركّزت، على وجه الخصوص، على الفشل في تفعيل آلية الصلح التي تعتبر روح العدالة الانتقالية، وخلصت إلى أن إدماج مهمة مكافحة الفساد في مسار العدالة الانتقالية يستوجب المرور من سياق الحلول الثورية إلى سياق الحلول الإصلاحية، وهو ما يقتضي من الدولة والأطراف المعنية كافة أن تكون على استعداد للقبول بمجموعة من الحلول النسبية والمتناسبة مع منطق العدالة الانتقالية المختلفة عن العدالة التقليدية.



## عزة الحاج سليمان

باحثة لبنانية، تعمل أستاذة محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية. حصلت على شهادة القانون من جامعة باريس 2 عام 2009. عضو في "مركز التعليم والتوثيق والبحث حول الدراسات النسوية بجامعة باريس ديدرو". تركز أبحاثها على موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وثقافة القانون وحقوق المرأة والأنظمة المدنية. لها بحوث عدة منشورة، منها: "فعالية المؤسسات القضائية في تحقيق العدالة والحد من التطرف العنيف" (مجلة معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية، حزيران/ يونيو 2019).

## أزمة مفقودي الحرب اللبنانية وإرساء معايير العدالة الانتقالية: حالة المعتقلين في السجون الإسرائيلية (بالاشتراك مع لور أبي خليل)

تركز الورقة على قضية مفقودي الحرب اللبنانية، وتبدأ من قانون العفو العام عن مرتكبي الجرائم المرتبطة بالأحداث اللبنانية التي جرت في فترة الحرب الأهلية. وترى الورقة في هذا القانون الذي شكّل عتبة الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم، سبباً في عدم بدء مرحلة انتقالية لإرساء السلام وتكريس إفلات مقترفي جرائم الحرب من العقاب. وبحسب الباحثة، اعتبر ملف مفقودي الحرب الأهلية شاهداً على تردي حقوق الضحايا وذويهم خلال الحقب السياسية المختلفة التي مرت (1990-2018). وشكلت تجربة أهالي المفقودين نموذجاً مدنياً عن تقديم آلية سلمية للبحث عن مختلف الحقوق المكروسة في مفاهيم العدالة الانتقالية، باستثناء مطالبتهم بمعاقبة الخاطفين، وقد تمثّلت في الحق في المعرفة والحفاظ على الذاكرة منعاً لارتكاب الجرائم مستقبلاً، والمطالبة بدولة قانون ومؤسسات قوية حفاظاً على الديمقراطية وإعادة إرساء الشرعية؛ وبذلك كرّس هؤلاء الأهالي نمطاً خاصاً من العدالة الانتقالية، انطلاقاً من خصوصية النزاع اللبناني وواقع بيئته الطائفية.

بيّنت الورقة كيف أن المشرّعين نظروا إلى العفو العام المعتمد لإنهاء الحرب الأهلية باعتباره مرحلة آتية، مبنية على الدفاع عن القضية التي اعتبرها أصحابها مُحقّة، وعلى إرساء السلام وعدم نكء الجروح، ولم يؤخذ في الحسبان حقوق أهالي المفقودين الذين استثنوا من أي حل. وبنى المشرّع في ذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق يكون مبدأ الحق الجماعي قد انتفى، وتكون الرؤية السياسية غير عادلة، ما أبقى الشعور بالظلم مستمراً، والتخلي المؤسساتي هو السائد تحت مظلة "العيش المشترك". وتختتم الورقة بأن الوصول إلى أسس الحكم الرشيد لبناء الدولة اللبنانية يجب أن يركز على مفاهيم "حوكمة النزاع"، وعلى الأسس المتعلقة بالعدالة الانتقالية المتمثلة بالتحول الديمقراطي، وإعادة التوازن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والانصهار الوطني. وأكدت الورقة أن القوى الشرعية للعدالة الانتقالية هي أساس بناء الدولة.



لور أبي خليل

باحثة لبنانية، تعمل أستاذة محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية عام 2015. وهي عضو مختبر علم الاجتماع السياسي التابع لمعهد العلوم الاجتماعية. تتركز أبحاثها في موضوعات الحوكمة والتطرف العنيف والسياسات الاجتماعية ودور المجتمع المدني. لها بحوث عدة منشورة، منها: "الخطاب السياسي وأثره على البنية الاجتماعية في العراق"، و"الحراك المدني في لبنان: واقع التكوين وأسباب الفشل".

## أزمة مفقودي الحرب اللبنانية وإرساء معايير العدالة الانتقالية: حالة

### المعتقلين في السجون الإسرائيلية (بالاشتراك مع عزة الحاج سليمان)

تركز الورقة على قضية مفقودي الحرب اللبنانية، وتبدأ من قانون العفو العام عن مرتكبي الجرائم المرتبطة بالأحداث اللبنانية التي جرت في فترة الحرب الأهلية. وترى الورقة في هذا القانون الذي شكّل عتبة الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم، سبباً في عدم بدء مرحلة انتقالية لإرساء السلام وتكريس إفلات مقترفي جرائم الحرب من العقاب. وبحسب الباحثة، اعتُبر ملف مفقودي الحرب الأهلية شاهداً على تردي حقوق الضحايا وذويهم خلال الحقب السياسية المختلفة التي مرت (1990-2018). وشكلت تجربة أهالي المفقودين نموذجاً مدنياً عن تقديم آلية سلمية للبحث عن مختلف الحقوق المكروسة في مفاهيم العدالة الانتقالية، باستثناء مطالبتهم بمعاقبة الخاطفين، وقد تمثّلت في الحق في المعرفة والحفاظ على الذاكرة منعاً لارتكاب الجرائم مستقبلاً، والمطالبة بدولة قانون ومؤسسات قوية حفاظاً على الديمقراطية وإعادة إرساء الشرعية؛ وبذلك كرّس هؤلاء الأهالي نمطاً خاصاً من العدالة الانتقالية، انطلاقاً من خصوصية النزاع اللبناني وواقع بيئته الطائفية.

بيّنت الورقة كيف أن المشرّعين نظروا إلى العفو العام المعتمد لإنهاء الحرب الأهلية باعتباره مرحلة آنية، مبنية على الدفاع عن القضية التي اعتبرها أصحابها مُحقّة، وعلى إرساء السلام وعدم نكء الجروح، ولم يؤخذ في الحسبان حقوق أهالي المفقودين الذين استثنوا من أي حل. وبنى المشرّع في ذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق يكون مبدأ الحق الجماعي قد انتفى، وتكون الرؤية السياسية غير عادلة، ما أبقى الشعور بالظلم مستمراً، والتخلي المؤسساتي هو السائد تحت مظلة "العيش المشترك". وتختتم الورقة بأن الوصول إلى أسس الحكم الرشيد لبناء الدولة اللبنانية يجب أن يركز على مفاهيم "حكمة النزاع"، وعلى الأسس المتعلقة بالعدالة الانتقالية المتمثلة بالتحويل الديمقراطي، وإعادة التوازن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والانصهار الوطني. وأكدت الورقة أن القوى الشرعية للعدالة الانتقالية هي أساس بناء الدولة.





## محمد أحمد الجميري

باحث يمني، يعمل في شبكة الجزيرة الإعلامية. حصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا عام 2018. من اهتماماته البحثية الاجتماع السياسي في اليمن والخليج وأدوار القبيلة في اليمن والحركة الحوثية والفئات الاجتماعية وجماعات الإسلام السياسي. تتضمن أحدث مشاركاته البحثية ورقة بعنوان "تحولات السلفية المعاصرة في اليمن: حزب اتحاد الرشاد اليمني مثلاً" في مؤتمر "السلفية: تحولاتها ومستقبلها" (إسطنبول، آب/أغسطس 2018).

## العدالة الانتقالية في اليمن: الأهمية، المسار، والتحديات

في الحالة اليمنية، على الرغم من مضي فترة زمنية لا بأس بها من النقاش والأخذ والرد في مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بين مختلف القوى السياسية اليمنية خلال الفترة 2011-2014، فإن الورقة ترى أن ذلك ظل يتعلق بمجرد نقاشات لم تتحول إلى واقع تطبيقي، ليتوقف الأمر مع انهيار العملية السياسية بفعل انقلاب جماعة الحوثية المسلحة، في أيلول/سبتمبر 2014، ودخول البلاد في موجة احتراب داخلي وتدخّل خارجي ما زالت تعيش رحاها إلى اليوم. تركز الورقة على موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن من حيث الأهمية والمسار والتحديات، متوزعة على ثلاثة محاور. يتناول الأول أهمية العدالة الانتقالية في السياق اليمني؛ إذ يفحص مفهوم العدالة الانتقالية، ثم يركز على أهمية العدالة الانتقالية في اليمن بالنظر إلى مجموعة من الأحداث والصراعات السياسية التي شهدتها تاريخ اليمن الحديث وتبعاتها السياسية والاجتماعية على مسار تشكل الدولة اليمنية. ويُعنى المحور الثاني بالإحاطة بمسار مشروع العدالة الانتقالية، وذلك من خلال تتبّع النقاشات المختلفة التي دارت حوله والأشكال التي اتخذتها، ابتداءً من ساحات الحرية والتغيير وتوقيع اتفاقية نقل السلطة عام 2011 (المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية)، مروراً بمرحلة إعداد ومناقشة المسودات الثلاث لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي أعدته وزارة الشؤون القانونية في حكومة الوفاق الوطني، وكذلك النقاشات والخلافات العديدة التي جرت حول مشروع القانون، سواء في مجلس الوزراء أو في جلسات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اختتم في بداية عام 2014، والذي تضمّن في وثيقته النهائية موجّهات دستورية مختلفة بما فيها موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. أما المحور الثالث فيبحث في تحديات مشروع العدالة الانتقالية في اليمن، خصوصاً بعد انهيار العملية السياسية والانقلاب على مخرجات الحوار الوطني، في عام 2014، التي كان قد تم التوافق عليها بين أغلب القوى السياسية اليمنية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بتبعات الحرب التي أعقبت الانقلاب وإمكانية العودة إلى مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من جديد.



## محمد أحمد بنيس

باحث مغربي، يعمل أستاذاً باحثاً في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2004، وعلى التأهيل الجامعي من جامعة عبد المالك السعدي في تطوان (2019). تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا التحول الديمقراطي والنخب السياسية والعدالة الانتقالية. له العديد من الأبحاث المنشورة، منها: "حقوق الإنسان: جدل الكونية والخصوصية في أداء الدولة المغربية في مجال الحقوق والحريات"، و"لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية".

## لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية: دراسة مقارنة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة

تسعى هذه الورقة للكشف عن الأدوار التي قامت بها لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية في إرساء العدالة الانتقالية، وذلك في سياق مقارنة يستدعي ثلاث تجارب رئيسية (الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو). وتداول تسليط الضوء على السياقات التي أتاحت لهذه التجارب الالتحام بالتحول الديمقراطي واستيعاب تعقيداته، من خلال مساءلة الديناميات التي رافقت تأسيس لجان الحقيقة، والتعرف إلى أدوار الفاعلين في إدارة التوتر بين مطالب الضحايا من جهة، ومتطلبات المصالحة والسلم الأهلي من جهة أخرى.

بيّنت الورقة أن تأسيس لجان الحقيقة ارتبط بطبيعة التحديات التي واجهتها البلدان اللاتينية في التحول الديمقراطي وتجاوز إرث الانتهاكات السابقة. وبقدر ما اختزلت هذه التحديات أزمة الشرعية التي عصفت بهذه الأنظمة ودفعتها إلى الانخراط في هذا التحول، أبرزت أيضاً الإمكانيات التي وفّرتها هذه اللجان للفاعلين لتدبير توترات هذا التحول؛ ولذلك جاء تأسيسها ضمن ديناميات على صلة وثيقة بمواجهة مشكلة الإفلات من العقاب، وصياغة سردية سياسية جديدة. وعملت هذه اللجان على صياغة سياسات عامة للذاكرة من أجل استيعاب إشكالاتها، سواء في ما يتعلق بمعاناة الضحايا، أو بإعادة البناء الوطني. واجتهدت في التفاعل مع هذه الإشكالات بحسب ما أتاحتها المناورة. وتكشفت جدليات الحقيقة والعدالة والصفح والسلم الأهلي في هذه التجارب طبيعةً متعدّدة الأوجه للعدالة الانتقالية. فلم تسلم الأنظمة الثلاثة من مواجهة الإشكال التقليدي في هذه العدالة، الذي يُحيل على معايير تحديد الجلاذ والضحية، والذي تترتب عليه، بالضرورة، سلسلة نتائج تطبع أي تجربة في هذا الصدد، ولا سيما في ما يتعلق بإنتاج الحقيقة، وسجال العدالة والمصالحة والصفح والنسيان.

أظهرت الورقة أيضاً كيف أن لجان الحقيقة في البلدان محل الدراسة تمكّنت من إحداث تعديل نسبي في علاقات القوة بين نخب الأنظمة السابقة، وتلك المتطلعة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد يساعد على إقامة أنظمة ديمقراطية تضمن عدم تكرار انتهاكات الماضي.



## محمد الطاهر خنيسي

محاضر في القانون الخاص بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات في الكاف بجامعة جندوبة في تونس. حاصل على شهادة الماجستير في الحقوق والعلوم السياسية. يعمل حالياً على إعداد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص. عمل باحثاً قانونياً بلجنة البحث والتقصي التابعة لهيئة الحقيقة والكرامة، خلال الفترة 2016-2018، وترأس فريقاً للبحث في انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرّض لها اليسار التونسي خلال الفترة 1955-2013. من مؤلفاته "الملاحقات ضد اليسار التونسي (1955-2013)" الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة.

## حصيلة العدالة الانتقالية ومآلاتها: تقييم ونظرة إلى المستقبل

تروم الورقة تقييم مسار العدالة الانتقالية في تونس والحصيلة النهائية لعمل هيئة الحقيقة والكرامة، فتناقش الأهداف التي رسمها المشرع في قانون عدد 53 لعام 2013. واعتماداً على تحليل الوثائق القانونية وتقرير الأعمال، قاربت الورقة الموضوع من خلال ثلاثة محاور، يتناول أولها السياسة التشريعية المنظمة للعدالة الانتقالية في تونس، ويبحث ثانيها في إدارة هيئة الحقيقة والكرامة لمرفق العدالة الانتقالية، ويفحص ثالثها أعمال التسيير الإداري والقانوني ومخرجات أعمال الهيئة ومدى نجاحها في تحقيق المهمات المنوطة بها.

وبعد شرح للطبيعة القانونية والدستورية لهيئة الحقيقة والكرامة، استعرضت الورقة جملة من المفاهيم التي أدخلها القانون المنشئ للهيئة؛ ومنها مفهوم الانتهاك، ومفهوم الضحية، وغيرهما. وبينت نطاق الصلاحيات الذي تمتعت به الهيئة، وعلاقتها بغيرها من المؤسسات، وقدمت نقداً لهذه الصلاحيات وإطارها القانوني في ضوء التطبيق العملي لها. وبخلاف المشكلات التي تعلقت بالإدارة الداخلية للهيئة، لفتت الورقة الانتباه إلى الصراعات القانونية التي خاضتها بمواجهة عديد المؤسسات، فأوضحت عديد الجدالات التي تعلقت بعملها من قبيل الجدال حول أرشيفها، والأزمة المتعلقة بتأويل بعض مواد القانون المنشئ لها. وأخيراً قيمت الورقة تأثير المناخ الصدامي الذي أحاط بعملها في مخرجاتها النهائية.

وأوضحت الورقة أن ارتفاع مستويات الصراع في داخل هيئة الحقيقة والكرامة، وكثرة صداماتها مع مؤسسات الدولة، ونقص الكفاءة القانونية على مستوى مجلسها، قد جعل الحكم بفشل الهيئة يطغى على عديد التقييمات، لكن يظل ما أنجز، وهو ما أظهره التقرير الختامي للهيئة، يسهم على نحو كبير في ترسيخ المسار الديمقراطي وتكريس منظومة حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي. ويتبين أن من مصلحة الضحايا، بوصفهم أول المعنيين بمسار العدالة الانتقالية، استكمال أعمال الهيئة. ورغم ذلك، فإن مطالب العدالة الانتقالية مطالب مجتمعية وليست مطالب فئوية. وحتى إن لم يقيّض لهيئة الحقيقة والكرامة الكشف الكامل عن الحقيقة أو مساءلة ومحاكمة المسؤولين عنها، فسيظل استئناف مسارها رهيباً بتأمل وتقييم منجزات هيئة الحقيقة والكرامة، والتعلم منها، فضلاً عن خلق الفرصة لتصفية الأجواء الوطنية، وبناء أعمدة الثقة والتسامح والعدل والقانون.



## محمد خليفة صديق

باحث سوداني، يعمل أستاذًا مساعدًا في قسم العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أم درمان الإسلامية عام 2015. تركز أبحاثه على موضوعات الانتخابات والاتصال السياسي والحركات الإسلامية في شرق أفريقيا والسودان. متخصص في الدراسات الأمنية والاستشرافية. صدرت له أبحاث وكتب عدة، منها: "إدارة الأمن الحدودي: المقاربات والنماذج" (2018)، و"الاتصال السياسي: مقارنة تأصيلية" (2019).

## أدوار عربية في العدالة الانتقالية: اتفاقية سلام الدوحة لحل أزمة دارفور نموذجًا

تبحث هذه الورقة الدور العربي في معالجة نزاع في بلد عربي هو السودان، كما تبحث في التعامل مع إرث الانتهاكات التي صاحبت هذا النزاع. وترى أن اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور - التي تمت برعاية دولة قطر وجمعت طرفي النزاع في دارفور - مثّلت تجربة استثنائية على المستوى العربي. وتساءلت الورقة عن مدى قدرة العرب على المساهمة في تطوير برامج متكاملة في العدالة الانتقالية، شكلاً ومضموناً، تحظى بالاعتبار من العالم، وتصلح أن تكون مرجعية تأسيسية لمعالجة قضايا مشابهة.

شملت الورقة تمهيداً ومدخلاً تعريفياً لوثيقة الدوحة لسلام دارفور ومناحي تطبيق العدالة الانتقالية استناداً إليها، وآليات تحقيق العدالة الانتقالية في هذه الوثيقة، مثل المحكمة الخاصة لدارفور، مع بيان اختصاصاتها ودورها، والآليات التقليدية للعدالة والمصالحة في المجتمع الدارفوري (الجودية والراكوبة والضرا والفرع مثلاً)، إضافةً إلى ما قامت به من أدوار. وناقشت الورقة مؤسسات العدالة الانتقالية في وثيقة الدوحة؛ مثل مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة، ولجان الحقيقة والمصالحة، ومستقبل وثيقة الدوحة ومدى ملاءمتها لمعالجة مشكلات مشابهة.

بيّنت الورقة أن حالة اتفاقية الدوحة لسلام دارفور تختلف عن جُلّ تجارب العدالة الانتقالية التي كانت تتم بمبادرة الدولة نفسها، أو بوساطة غربية، أو أممية. فوثيقة الدوحة نشأت في سياق عربي، وخذت من ضغوط الوسيط والشك في أغراضه. واعتمدت الحالة آليات للعدالة الانتقالية مؤسسة على نحو جيد نظرياً، وأُخرجت مؤسسات تخضع للمساءلة. وخلصت الورقة إلى أن اكتساب وثيقة الدوحة لسلام دارفور رضا الجميع وقبولهم ودعمهم، وعلى رأسهم المجتمع الدولي والإقليمي، جاء استناداً إلى كونها الأكثر شمولاً في معالجتها للمشكلة من جذورها، فضلاً عن استجابتها لتطلعات أهل دارفور وآمالهم في تحقيق العدالة والمصالحة. وعلى الرغم من جودة الإطار الذي طرحته الوثيقة، فإن الورقة بيّنت كيف أنّ التعثر لازم تنفيذها؛ بسبب تقاعس أطراف النزاع عن الوفاء بالتزاماتها كاملة، وعدم وفاء المانحين الدوليين بالتزاماتهم التي قطعوها تجاه عملية السلام في دارفور.



## محمد سعدي

باحث مغربي، يعمل أستاذًا للعلوم السياسية وحقوق الإنسان في جامعة محمد الأول في وجدة بالمغرب. حصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2002. عضو الجمعية الدولية لعلم السياسة والجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. تتنوع اهتماماته البحثية بين دراسة التطورات والديناميات التي أسفر عنها الربيع العربي والتعبيرات السياسية الشبابية الجديدة، والدراسات الاجتماعية والحقوقية للفئات الهشة. نشر مؤخرًا كتاب "حراك الريف: ديناميات الهوية الاحتجاجية".

## شباب حراك الريف والذاكرة الجمعية الحارقة: الاعتراف كمدخل للتصالح مع جروح الماضي

ترصد الورقة قضية الذاكرة في الريف المغربي. وتبيّن أن أهل الريف في شمال المغرب، جيلًا بعد جيل، توافقوا في واجب حفظ الذاكرة من النسيان والطمس. وتكاد هذه الذاكرة الموشومة بتمثيلات الظلم، والقمع والعنف اللامبرر والزائد عن حدّه من طرف "المخزن"، تكون موحدة بين جميع الريفيين وعابرة لجغرافيا الأمكنة والأزمنة كلّها.

تُظهر الورقة كيف أن الذاكرة الجماعية في الريف تشغل باستمرار وتتحوّل إلى مصدر تطهير وتفريغ نفسي وجسدي، وتوظف على نحو فاعل في بناء هوية تعبوية متماسكة لتلتحم بطريقة عفوية مع قضايا الزمن الراهن، وتُعدّ الصلة حميمية بين هذه الذاكرة ولحظات إنتاجها وإعادة إنتاجها واستحضارها. وتجادل الورقة بأن المشكلة، كونها ذاكرة، من الصعب أن تلتئم جروحها، وأن تعلن القيام بالعزاء والحداد، لكنها أيضًا ذاكرة قائمة على تفسير ذاتي لمجموعة من الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة، ولهذا يميل أهل الريف إلى تسييح مخيالهم التاريخي الرمزي والانغلاق على مأساتهم الخاصة.

تثير الورقة قضية التهميش الاقتصادي للمنطقة، وكيف أنه لم يعد كافيًا وحده لتكوين فهم عميق للديناميات التي أفرزها الحراك الشعبي في الريف منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في إثر الواقعة المأساوية لطحن بأع السمك محسن فكري في شاحنة لجمع القمامة، ولا يمكن فهم مدى الحنق والسخط والتوجس من كل الوسائط المؤسسية للدولة لدى الشباب في الريف من دون استدعاء التاريخ الذاتي للريف وحقوق الذاكرة بما راكمته من ترسبات نفسية على مستوى وجدان أهالي الريف.

تسعى الورقة لكشف تمثيلات شباب الحراك الشعبي للأحداث التاريخية المرتبطة بالريف، وكيفية تماهيهم مع سرديات الذاكرة الجماعية. كما تبرز أسباب الحضور القوي لأيقونة الزعيم التاريخي للريف والمغرب الأمير عبد الكريم الخطابي في مسيرات وشعارات الحراك. وتنتهي إلى رصد سبل ترميم الذاكرة الجمعية للريف على نحو يحقق التعافي والمصالحة الحقيقية.



## محمد مزيان

باحث مغربي، يعمل أستاذًا للتعليم العالي في التاريخ المعاصر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن طفيل في المغرب. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب عام 2013. تركز أبحاثه على القضايا المرتبطة بتطور الدولة في العالم العربي، والتاريخ والذاكرة والتاريخ العلائقي للمغرب. له عدد من الأبحاث، منها: "الذاكرة الجماعية للمغرب وتحديات العولمة" في كتاب "الذاكرة والتاريخ والهوية المغربية" (2019).

## المعرفة التاريخية بين ذاكرة الألم وتحقيق المصالحة المجتمعية: التجربة المغربية نموذجًا

تتناول الورقة دور الذاكرة المجروحة وذاكرة الألم، أي ذاكرة من عانوا الاعتقال والاختطاف القسري وغيرهما من صور الانتهاك، في كتابة تاريخ وطني أكثر موضوعية ومتوافق فيه ومتصالح مع الماضي. إن العلاقة بين الذاكرة والتاريخ هي علاقة بين الفعل الجماعي والذاكرة الفردية، حيث يعتمد عليها المؤرخ، وعلى شهادة الفاعل السياسي والمناضل من أجل التاريخ لحدث معين.

بيّنت الورقة أن الغرض من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي دشّنها المغرب عام 2004، هو التصالح مع الماضي، وتجاوز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك بطي صفحة سنوات الرصاص، والسعي في المقابل لتحقيق عدالة انتقالية. ورصدت الورقة امتدادات النقاش السياسي الذي وطّن مفاهيم جبر الضرر والإنصاف والمصالحة والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطية، وأكدت أن الشهادات التي قُدّمت خلال جلسات الاستماع ومذكرات الاعتقال مهمة من أجل إنتاج معرفة تاريخية، تستفيد من عدة عوامل، أهمها اتساع هامش الحرية، وتحوّل الفرد إلى فاعل وشاهد في التاريخ، وإسماع صوت الهامش والمهمشين، وتراجع هيمنة المركز والفاعل الرئيس في فعل الكتابة التاريخية. وقاربت الورقة الموضوع من خلال نماذج من مذكرات وشهادات الفاعلين والمعتقلين السابقين؛ بهدف الوقوف على مدى مساهمة مذكراتهم في التعبير عن حالات تاريخية مفصلة من تاريخ المغرب، مع الإشارة إلى ما تتميز به هذه المذكرات من استعادة تجربة الاعتقال والتعذيب، غير أنها كتبت في حاضر يتسم بنوع من الانفراج والنزوع نحو المصالحة.

أكدت الورقة أن مسؤولية المؤرخ هي إبراز الماضي في إطار اختلافه عن الحاضر، على نحو يساعد في إنتاج معرفة تاريخية تعكس ثراء الذاكرة المتعددة وتناقضاتها. فإذا كانت العدالة الانتقالية تؤسس على كشف الحقيقة، فهي كذلك غاية المؤرخ وهدفه الأسمى؛ إذ هو المؤهل في هذا الشأن أكثر من غيره؛ نظرًا إلى امتلاكه أدوات منهجية تمكّنه من تدقيق ونقد ما جاءت به المذكرات من سرد شهادات واعترافات، وتقديم ذلك في صيغة موضوعية تخدم مسار العدالة الانتقالية في المغرب.



## محمود حمد

باحث مصري، يعمل أستاذًا مشاركًا في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يوتا في الولايات المتحدة عام 2008. شغل سابقًا منصب الأمين العام للمنظمة العربية للقانون الدستوري. صدرت له أبحاث عدة في مجالات التحول الديمقراطي والدور السياسي للقضاء والإصلاح الدستوري، منها: "القضاة والجنرالات في مصر المعاصرة: كيف تحافظ المؤسسات على التسليطة أو تضعفها؟" (بالإنكليزية، جامعة كامبريدج، 2018).

## العدالة الانتقالية في ليبيا: تشريعات عديدة بلا مردود في الواقع

تتناول الورقة قضية العدالة الانتقالية في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي، من خلال ثلاثة أقسام، يستعرض أولها التشريعات المختلفة المتصلة بالعدالة الانتقالية منذ نشوب انتفاضة شباط/ فبراير 2011. ويخلص هذا القسم إلى أن المتتبع للسجل التشريعي في ليبيا سيلاحظ، على عكس عدد من الدول التي تعاني ندرة التشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، صدور عدد غير قليل من الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات ذات العلاقة المباشرة بمسار العدالة الانتقالية. أما في القسم الثاني، فيحلل الباحث الأسباب التي أدت إلى فشل الجهود التشريعية في تفعيل برنامج متكامل للعدالة الانتقالية، منتهياً إلى بيان ارتباط بعض أسباب فشل هذه التشريعات المتعددة بتعثر عملية الانتقال السياسي لمرحلة ما بعد الصراع عمومًا، وارتباط بعضها الآخر بقصور تشريعات العدالة الانتقالية ذاتها ارتباطاً وثيقاً. لقد فشلت الحكومات الليبية المتعاقبة في توحيد مؤسسات الدولة، وعجزت أيضاً عن نزع السلاح ودمج الميليشيات العديدة في أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية.

أما في ما يتعلق بمضمون هذه التشريعات وصياغتها، فإنَّ معوّقات صنع التشريع بادية في الحالة الليبية، وأبرزها غياب التخطيط التشريعي والاستراتيجيات المتعلقة به، وضعف الحوار الفاعل بين أطراف العملية التشريعية، إضافة إلى تدني مستوى وجودة الصياغة التشريعية. أما القسم الثالث (الأخير) فيستشرف المتطلبات اللازمة لتطبيق برنامج للعدالة الانتقالية في الأمدين القصير والمتوسط. ويخلص الباحث إلى أن تحقيق عدالة انتقالية ناجزة وشاملة في ليبيا يتوقف على توافر مجموعة من المتطلبات والتوافقات في ما بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على الساحة الليبية. ويحدد الباحث أربعة متطلبات لنجاح العدالة الانتقالية: أولها، نظام دستوري مستقر يُعطي من شأن العدالة الانتقالية. وثانيها، توحيد مؤسسات الدولة، وثالثها إنجاز مجموعة من المصالحات على الأرض. ورابعها إنجاز إجماع وطني حول البرنامج الأمثل للعدالة الانتقالية.



## مصطفى العارف

أستاذ الفلسفة المعاصرة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب. حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة الحسن الثاني عام 2015. له عديد الاهتمامات البحثية في مجالات الفلسفة المعاصرة، ومن أعماله المنشورة "الهرمينوطيقا الفلسفية وهرمينوطيقا النص الديني عند بول ريكور 2018". له ترجمة لكتاب "جاك دريدا، الصفح: ما لا يقبل الصفح وما لا يتقدم"، بالمشاركة مع عبد الرحيم نور الدين. وهو عضو مركز الدراسات الرشدية بجامعة فاس، وعضو فريق البحث في الفلسفة والقانون والأخلاق في المركز نفسه.

## الذاكرة الجماعية بين التاريخ والنسيان

تكمن الإشكالية المركزية لهذه الورقة في العلاقة المتوترة التي تجمع الذاكرة الجماعية للشعوب، والتاريخ والنسيان، إضافة إلى خضوع بعض هذه الشعوب لما يمكن تسميته العنف الجذري في أقصى تجلياته، ولحروب الإبادة والتطهير العرقي والتهجير والقمع السياسي الممنهج. ورغم أن بعض هذه الشعوب كان قد دخل مرحلة ما يسمى العدالة الانتقالية؛ إما عن طريق سياسات للمصالحة والإنصاف، وإما بإقامة العدالة اقتصاصاً من الجناة، فإن إشكالية الذاكرة تبقى تفرض نفسها لأنها تحوز أدواراً عديدة وتطرح إشكالات في علاقتها بالتاريخ والنسيان.

ترى الورقة أن الذاكرة ظلت، ولا زالت، تحتل مكانة التاريخ، فأضحت الشهادات التاريخية تحل محل الوثائق التاريخية، ما يطرح مشكلة تتمثل في دور الذاكرة أمام البحث التاريخي العلمي. وهنا أصبحت الذاكرة تنزل بكل ثقلها على ماضي الشعوب ومستقبلها أيضاً، فأضحت سلطة فوق السلطة، لأنها تستحضر الماضي دوماً وتستعمله سلاحاً فتاكاً، فظهر ما سمي "واجب الذاكرة"؛ ذلك الواجب الذي يفرض نفسه اليوم في أغلب أوروبا عموماً، والمتعلق باليهود خصوصاً.

إن ارتباط احتلال الذاكرة للتاريخ سيجعل من هذا الأخير مجرد بحث توثيقي لا قيمة له، إلى درجة أنه حتى في المحاكمات الشهيرة لم يكن يتم الاعتماد على البحث التاريخي بقدر ما كان الأمر ينصب على الشهادة والذاكرة، ورغم أنهما ذاتيتان غارقتان في نزعة ماضوية، فإنهما وجدا لنفسيهما مكاناً في ظل تجارب العدالة الانتقالية.

أمام هذا النزوع نحو الذاكرة وإحياء الذكريات وتخليدها، وقباله مفهوم واجب الذاكرة، ألا يحق لبعض الضحايا أو الشعوب أن تنعم بنعمة النسيان؟ إن النسيان المقصود هنا هو العلاج الاجتماعي للآلام الماضي، فأني معنى لحياة أفراد تظل الأحداث الأليمة تثقل كاهلهم وتستحضر أشباح الجلادين؟ وما قيمة التذكر والتخليد والتمجيد والاستهلاك الإعلامي للذاكرة في كل مرة؟ إن واجب الذاكرة يُقَلَّب عليهم المواجه، ويجعلهم يعيشون حاضراً بصيغة الماضي، أو الماضي حاضراً في الحاضر. أضف إلى ذلك أن عديد الضحايا - من شدة التمجيد المفرط للذاكرة وضرورة استحضار واجبها - يصيرون جلادين رمزيين من نوع جديد.





## نبيل زكاوي

باحث مغربي، يعمل أستاذًا باحثًا في جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب. حصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام ضمن تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة نفسها عام 2014. يرأس مركز تفكر للدراسات والأبحاث الاستراتيجية. تتنوع اهتماماته البحثية ما بين السياسة الداخلية المغربية والخارجية وقضايا الهجرة والقانون الدولي للبيئة والتنمية. له العديد من البحوث المنشورة، منها: "جيوسياسية الهجرة السريّة بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي".

## انحراف مسار ما بعد العدالة الانتقالية وهشاشة الانتقال الديمقراطي بالمغرب

تسعى هذه الورقة لطرح مسألة انحراف مسار العدالة الانتقالية في المغرب، وهشاشة الانتقال الديمقراطي. وتصفّ الورقة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب ضمن الجيل الثاني من أجيال العدالة الانتقالية، وترصد ارتباطها بالهيكل الرسمي للدولة. وقد اختلفت التجربة المغربية عن كثير من التجارب المحلية الأخرى؛ إذ تجسد انتقالاً من نظام تسلّطي إلى نظام منفتح، وليس انتقالاً من الحرب إلى السلام. كما أن التغيير السياسي في البلاد لم ينجم عن ثورة، بل عن استخدام العنف من الدولة، حيث ظلت هذه الأخيرة تشكّل المصدر الرئيس للانتهاكات.

بيّنت الورقة تطوّر التجربة المغربية بدءاً من إنشاء هيئة للإنصاف والمصالحة، ضمن النظام السياسي نفسه، حيث ولدت بمبادرة منه واشتغلت من داخله، غير أن ذلك أثّر كثيراً في مردوديتها؛ فلم يكن بمقدورها تجاوز الخطوط التي ظل يرسمها هذا النظام لحدود حركتها، كما ظلت في أغلب الأحيان مجرد هيئة سياسية، وإن بدت بمضامين حقوقية وقانونية، وهو ما جعل عملها خاضعاً لإكراهات الواقع السياسي المغربي. وأكدت الورقة أن الحكم المتعلق بنجاح تجربة، مثل هيئة الإنصاف والمصالحة، بدأ أسهل عندما مرّ بعض الوقت على ولادتها فقط، لكن مع تقدم الزمن، تبيّن أن الاستشهاد في المغرب باعتباره تجربة لعدالة انتقالية ناجحة في العالم العربي، يفرض المراجعة من خلال النظر في مسارها وآثارها.

خلصت الورقة إلى عدة نتائج، منها أن تسييح التجربة المغربية للعدالة الانتقالية بشعار "العدالة بقدر ما هو ممكن"، هو الذي جعلها في نهاية المطاف تجربة غير مكتملة؛ ليس لأنها شرعت تخييب الحقيقة الكاملة لتوقيف العدالة الجنائية حتى استحال عدالة ضد العدالة فحسب، بل لكونها لم تكن بالزخم الكافي لتقود إلى إصلاح مؤسسي أوسع أيضاً. وخلصت كذلك إلى أن المغرب، على الرغم من أنه عرف خلال الأعوام الماضية نوعاً من الانتعاش الحقوقي، فإنه ما زال يضرر جيوباً للظلم القانوني كعنوان عريض لغياب حكم القانون وسيادته.



## نوري دريس

باحث جزائري، يعمل أستاذًا محاضرًا في قسم علم الاجتماع بجامعة لمين دباغين - سطيف 2، ويرأس فرع علم الاجتماع السياسي في القسم نفسه. حصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة ذاتها عام 2017. تتوزع اهتماماته البحثية بين موضوعات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، خصوصًا موضوع الاقتصادات الريفية وتأثيرها في عميات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والزيونية السياسية والفساد. وله أبحاث عدة، منها: "الجيش، السلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجية الشعبية إلى الدولة النيولبرمونيالية"، وترجمة ستصدر قريبًا لكتاب لهواري عدي بعنوان "عالمنا أنثروبولوجيا في المغرب الكبير: إيرنست غيلنر وكليفورد غيرتز".

## الأزمة السياسية والعنف في الجزائر: سوسيولوجيا مصالحة وطنية شعبية

تهتم الورقة بتحليل المضامين الأيديولوجية لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أقر في الجزائر عام 2005، لوضع حدٍّ للأزمة الأمنية والسياسية التي دخلت فيها البلاد في بداية تسعينيات القرن الماضي، حينما لجأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العنف المسلح ضد السلطة السياسية التي تدخلت آنذاك بالقوة لوقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات. وتنطلق الورقة من افتراض أن ديموية الأزمة الجزائرية تعود إلى تصادم أيديولوجيتين يتوبيتين، الأولى شعبية قومية، والثانية شعبية دينية. وانطلاقًا من ذلك، تطرح الورقة التساؤلات التالية: ما هي الخلفية الأيديولوجية والسياسية التي وضعت عليها وثيقة السلم والمصالحة الوطنية؟ وما هي التصورات التي تحملها عن الأزمة انطلاقًا من الحلول التي اقترحتها؟ ثم ما هي الآفاق التي تفتحها الوثيقة بالنسبة إلى مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر؟ هل تعيد بثه أم تكرر التراجع عنه؟ بينت الورقة كيف كان التصور الشعبي للسياسي والاجتماعي حاضرًا بقوة في هذا الوثيقة، بعدما تم وضعه في سياق "انتصار" عسكري للسلطة على الجماعات المسلحة الرافضة له. ومن وجهة السياسة، رأت الورقة أن هذه الوثيقة كرّست التصور السلطوي المُجرأ للتحول الديمقراطي، وأنها توفر غطاءً قانونيًا له ليستم في عملية التراجع عنها.

بعد أن عرّجت الورقة على الجذور التاريخية لأيديولوجيا النظام السياسي الجزائري، خللت مضمون وثيقة السلم والمصالحة الوطنية. وانتهت إلى أن ميثاق السلم والمصالحة الذي قُدّم كحلٍّ نهائي لا رجعة فيه للأزمة، قلل من شأن الأبعاد السياسية للأزمة واختزلها في مشكلة أمنية تسبب فيها أعداء الشعب المُخَرَّب بهم. وعلى غرار استثمار السلطة في حرب التحرير الوطنية طوال ثلاثة عقود كاملة، فإنها عملت أيضًا - عبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية - على رسملة المأساة، وحولها إلى مورد سياسي لشرعنة بقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 20 عامًا كاملة في السلطة، لم تكذ تنتهي إلا بعد انتفاضة شعبية كبرى قادها جيل ما بعد العشرية السوداء.

## أسامة رشدي

سياسي وحقوقى مصري. عضو المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان سابقًا، وعضو الاتحاد البريطاني والدولي للصحافيين. مدير مؤسسة "نجدة" لحقوق الإنسان ببريطانيا. وهو المتحدث الرسمي السابق باسم الجماعة الإسلامية في الخارج، والمستشار السياسي لحزب البناء والتنمية.



## بوغسلاف توماس شيفرسكي

ممثل معهد التذکر الوطني في مفوضية مقاضاة الجرائم المرتكبة في حق الأمة البولندية في وارسو. شارك في التحقيقات ضد الجناة من الشيوعيين في قضايا بارزة من بينها فرض الأحكام العرفية، ومذبحة منجم فحم "وجيك"، ومقتل القس غيرزي بوبييلوسكو، ومقتل المواطنين البولنديين على الحدود التشيكية السابقة والنمساوية. ينسق عمل المعهد في التحقيقات حول معسكرات الاعتقال النازية الألمانية. له عديد المقالات العلمية المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال النظامين النازي والشيوعي في بولندا. حاصل على شهادة الماجستير في القانون من جامعة إشتاغن في بولندا.



## جيريمي ساركين

أستاذ القانون وعضو مركز بحوث القانون والمجتمع بجامعة نون في لشبونة بالبرتغال. حاصل على شهادة الماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد، إضافة إلى شهادة الدكتوراه في القانون المقارن والقانون الدولي. وهو محام معتمد في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، وقد شغل منصب الرئيس الوطني للجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا خلال الفترة 1994-1998، كما كان قاضيًا في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا في الفترة 2002-2003. قدم خبرته للكثير من المنظمات الدولية؛ كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب منظمات أفريقية عدة. وكان مقرر فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري. وهو عضو في عدد من هيئات تحرير المجلات وفي مجالس إدارة عدد من المنظمات غير الحكومية. نشر العديد من البحوث والدراسات والكتب في قضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.



## حورية مشهور

وزيرة حقوق الإنسان السابقة في اليمن خلال الفترة 2011-2014. درست في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وجامعة كارل ماركس في لايبزغ بألمانيا الديمقراطية، وجامعة عدن. وهي منذ عام 2019 عضو في المجموعة الاستشارية للمبعوث الدولي الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن. ترأست تحرير صحيفة "اليمانية"، وعملت خلال الفترة 2015-2019 مستشارة في المركز اليمني للعدالة الانتقالية، كما كانت في الفترة 2000-2010 نائبة، ثم رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة. لها كتابات عدة في مجال النوع الاجتماعي والتنمية، والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية.

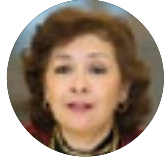


## رضوان زيادة



باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. عمل مديراً تنفيذياً للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، ومديراً لمركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، كما عمل باحثاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة هارفارد وجامعة كولومبيا. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورجيتاون، ودبلوم القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأميركية بواشنطن. نشر له عديد الكتب والمقالات العلمية.

## سهام بن سدرين



الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة في تونس، وهي صحافية وحقوقية معروفة، أهدتها نشاطها الواسع في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات في تونس لنيل عديد الجوائز الدولية، منها الجائزة الدولية لحرية الصحافة عام 2004. انضمت مبكراً إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، كما التحقت بجمعية الصحفيين التونسيين. وهي عضو مؤسس في المجلس الوطني للحريات في تونس، وعملت ناطقة رسمية له خلال الفترة 2001-2003. حاصلة على الإجازة والأستاذية في الفلسفة من جامعة تولوز بفرنسا، ولها مساهمات عديدة منشورة.

## المحجوب الهيبة



أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء بالمغرب. تولى سابقاً منصب الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حالياً)، والمندوب الوزاري السابق المكلف بحقوق الإنسان بالمغرب. وهو عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فئة الخبراء (منذ تموز / يوليو 2019)، كما شغل عضوية هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وهو عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

## محمد عبد السلام بابكر



أستاذ القانون في جامعة الخرطوم ومحامٍ سوداني. حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة نوتنغهام البريطانية عام 2005. خبير في القانون الدولي العام، والقانون الجنائي الدولي وفقه القانون والقانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة. عمل خبيراً للقانون الدولي الإنساني بالأمم المتحدة، وكان عضواً في فريق الخبراء الدوليين للعقوبات الدولية حول الصومال، وعضواً في فريق الرصد الدولي الخاص بالعقوبات حول الصومال وإريتريا، ومستشاراً لبعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول اتفاقية دارفور. نشر الكثير من الدراسات المحكمة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، كما شارك في مؤتمرات دولية عديدة، وهو عضو هيئات تحرير عدة مجلات أفريقية محكمة.

## مصطفى بوشاشي

محامٍ وبرلماني وأكاديمي جزائري، ترأس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان خلال الفترة 2007-2012. حاصل على شهادة الماجستير في الحقوق من جامعة ساوثهامبتون في المملكة المتحدة، وعمل محاضرًا في كلية الحقوق بجامعة الجزائر. التحق بجبهة القوى الاشتراكية عام 1979، ومثلها نائبًا في المجلس الشعبي الوطني الجزائري عن ولاية الجزائر عام 2012. وهو عضو نقابة المحامين في الجزائر العاصمة.



## مصطفى عمر التير

أستاذ علم الاجتماع الليبي. حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة منيسوتا بالولايات المتحدة عام 1971، شغل سابقًا منصب مدير معهد الإنماء العربي، وعضوية منتدى التعليم العالي باليونيسكو. عمل أستاذًا زائرًا بعدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة بيتسبرغ ويوتاه، ومركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس. له عديد المؤلفات بالعربية والإنكليزية، منها: "مسيرة تحديث المجتمع الليبي"، و"اتجاهات التغيير الاجتماعي: جدل النظرية والوسائل والواقع"، و"الأخلاق الاجتماعية وتأثيرها المتبادل على العلم والتكنولوجيا".



## معتز الفجيري

منسق الحماية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "فروننت لاين دفنדרز" المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وأمين صندوق وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان. وهو أيضًا أحد مؤسسي المنبر المصري لحقوق الإنسان وأمينه العام. يشغل عضوية مجلس إدارة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وعمل سابقًا مديرًا تنفيذيًا له. شغل منصب نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.



## مود رور

مديرة البرامج في برنامج التحول إلى السلام وتعزيز القيادات الشبابية بمؤسسة كوفي عنان بجنيف. مختصة بقضايا العدالة الانتقالية والمصالحة، وتنسق مبادرة "معًا لأحر حد" Extremely Together التي تسعى إلى دعم جهود الشباب الهادفة إلى مناهضة التطرف العنيف. شغلت منصب رئيس التعليم والسياسات بمؤسسة "إنترپيس" (Interpeace)، كما عملت في التحولات السياسية ونزع السلاح وإعادة الدمج وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في ناميبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر ومنظمة العفو الدولية في باريس. حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة المخاطر في البلدان النامية من معهد العلوم السياسية ببوردو، وشهادة الماجستير في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جامعة باريس (بانتيون أساس).



## رؤساء الجلسات

### أسماء نويرة

أستاذة محاضرة ورئيسة قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تونس المنار. حصلت على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2009. تتنوع اهتماماتها البحثية بين دراسة العلاقة بين الدولة والدين، وقضايا الانتقال الديمقراطي، والانتخابات والأحزاب السياسية، وقضايا النوع الاجتماعي. لها عديد المنشورات منها: "المسألة الأمازيغية في تونس: الموروث والمقاومة"، و"الخطاب الديني وديناميكيات النوع الاجتماعي"، و"نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس".

### رضوان زيادة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. عمل مديراً تنفيذياً للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، ومديراً لمركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، كما عمل باحثاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة هارفارد وجامعة كولومبيا. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورجيتاون، ودبلوم القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأميركية بواشنطن. نشر له عديد الكتب والمقالات العلمية.

### سلام الكواكبي

باحث سوري، ومدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس. عمل أستاذاً مشاركاً في قسم الدراسات العليا في جامعة باريس الأولى خلال الفترة 2000-2006، كما عمل مديراً لـ "المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأوسط" في حلب بسورية في الفترة 2007-2017، ومديراً للبحوث ونائباً للمدير في "مبادرة الإصلاح العربي" في باريس. يترأس مجلس أمناء منظمة "اليوم التالي لسوريا ديمقراطية" ومجلس إدارة منظمة "اتجاهات - ثقافة مستقلة"، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الأمم المتحدة للتنمية والهجرة في برشلونة. حاصل على شهادات في الدراسات العليا في الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية من جامعة حلب وجامعة إكس أون بروفانس الفرنسية. له عدة أبحاث منشورة في كتب علمية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية والألمانية، تتعرض لمواضيع عدة أهمها حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والإعلام والمجتمع المدني.

### شفيق صرصار

أستاذ التعليم العالي في كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة تونس المنار. حصل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس عام 2008. ترأس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس في الفترة 2014-2017، وانتخب في الفترة نفسها رئيساً للمنظمة العربية للإدارات الانتخابية (2017)، ونائباً لرئيس الجمعية العامة للمنظمة الأفريقية للهيئات الانتخابية (2015). تحصل عام 2016 على الجائزة الدولية "جو باكستر" Joe Baxter Award لمساهمته في تطوير الممارسات المتعلقة بإدارة الانتخابات. كما ترشح لجائزة شارل ت. مانيت للديمقراطية. له عديد الأبحاث المنشورة بالفرنسية والعربية في مجال القانون الدستوري، والقانون الانتخابي، والانتقال الديمقراطي، والعدالة الانتقالية، والهيئات الدستورية المستقلة.

## عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية" بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل سابقاً باحثاً زائراً بمركز وودرو ويلسون في واشنطن بالولايات المتحدة، وأستاذاً زائراً بجامعة دنفر، وخبيراً بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومدير برنامج بحثي في مؤسسة قرطبة بجنيف السويسرية. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا في الولايات المتحدة عام 2005، وتتركز اهتماماته البحثية في نظم الحكم والتحول الديمقراطي، والصراع العربي - الصهيوني، ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية.

## عبد الناصر جابي

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر، تتركز اهتماماته البحثية في دراسة الحركات العمالية والنقابية في الجزائر. له عديد الإسهامات في تحليل وتأريخ الحراك السياسي والاجتماعي في الجزائر، ومن بين مؤلفاته المنشورة: "الجزائر تتحرك: دراسة سوسيو-سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر"، و"الانتخابات: الدولة والمجتمع"، و"الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الشعبية". نشر العديد من المقالات والبحوث التحليلية في دوريات متخصصة، منها: "الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر"، و"الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود؟"، و"الانتخابات الرئاسية الجزائرية: إشكالية الترشح والمشاركة".

## عبد موسى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تتركز اهتماماته البحثية في قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وإصلاح السياسات العامة في مصر والمنطقة العربية. قدّم خبرته في مجال التنمية المستدامة وتطوير السياسات ضمن مشروعات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدولية. له مشاركات في مؤتمرات متنوعة، وأبحاث محكمة منشورة منها "مسألة سيناء بين المظلومية المحلية والجهاد المعولم"، و"النيولبرالية والتحول الديمقراطي: أثر توجهات المؤسسات المالية والدولية في تعزيز الاستبداد (حالة مصر)".

## غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، وبرلماني كويتي سابق. شغل منصب الرئيس المؤسس لمركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت. عمل أستاذاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة هارفارد. له اهتمام خاص بقضايا حقوق الإنسان؛ ترأس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في البرلمان الكويتي، وعمل أيضاً مفضلاً دولياً في اللجنة الدولية للحقوقيين ومقرها جنيف، كما شغل منصب الخبير المستقل المعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال في الفترة 2001-2009. نال جائزة المراقب الدولي International Monitor Award من منظمة "هيومن رايتس ووتش" في نيويورك عام 1991. له مؤلفات وإسهامات علمية عدة في حقلي دراسات حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

## فرج معتوق

باحث وأكاديمي تونسي، يعمل أستاذًا للتاريخ المعاصر بقسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس. مختص بتاريخ العلاقات الدولية. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس عام 1990. قام بتدريس مادة الحضارة الإسلامية بجامعة باريس ديدرو، كما عمل أستاذًا زائرًا بجامعة ماساتشوستس في بوسطن بالولايات المتحدة. ويشغل حاليًا منصب أستاذ علم الاجتماع السياسي بالمعهد الأعلى للدراسات التجارية بقرطاج. له عديد الكتب، نُشر منها بالفرنسية: "اليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية من 1948 إلى يومنا الحاضر"، و"جون فيتزجيرالد كينيدي وفرنسا والمغرب العربي"، وبالعربية "السياسة السكانية بتونس".

## محمد الإمام

باحث وأكاديمي تونسي، يعمل محاضرًا في العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجنوبة. عمل باحثًا بالمعهد الجامعي الأوروبي بفلورانس. تتنوع اهتماماته البحثية بين دراسة التعاون الأوروبي المتوسطي، وسياسات الهجرة والانتقال الديمقراطي في تونس. له عديد المقالات المنشورة، منها: "التناول السلطوي للعدالة الانتقالية في تونس"، و"العدالة الانتقالية في تونس: العراق المستمر".

## مصطفى عمر التير

أستاذ علم الاجتماع الليبي. حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ميسوتا بالولايات المتحدة عام 1971، شغل سابقًا منصب مدير معهد الإنماء العربي، وعضوية منتدى التعليم العالي باليونيسكو. عمل أستاذًا زائرًا بعدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة بيتسبرغ ويوتاه، ومركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس. له عديد المؤلفات بالعربية والإنكليزية، منها: "مسيرة تحديث المجتمع الليبي"، و"اتجاهات التغيير الاجتماعي: جدل النظرية والوسائل والواقع"، و"الأخلاق الاجتماعية وتأثيرها المتبادل على العلم والتكنولوجيا".

## منية الرقيق

أستاذة علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بجامعة تونس، تشرف على مجموعة البحث حول "الدراسات النسائية" بمخبر فيلاب. لها أعمال منشورة في الدراسات الجندرية في مجال الشغل والسياسة والجسد، وقد نُشرت لها أعمال منها: "السياحة وعمل المرأة"، و"الذات المجروحة والأثوثة المتأملة". تشغل عضوية الجمعية التونسية لعلم الاجتماع.

## مهدي مبروك

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، ومدير فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس. وهو باحث مختص في الشباب والهجرة، ومناضل حقوقي. عمل أستاذًا زائرًا في جامعات أجنبية، منها: كامبريدج، وجامعة العلوم الإنسانية في باري. وهو عضو مرصد أوروبومتوسطية لضحايا الهجرة. نشر باللغتين العربية والفرنسية عدّة مقالات وكتب عن النخبة، والهجرة، والشباب والمواطنة.





دورية محكمة في مجالي «الإدارة العامة»  
و«السياسات العامة» تصدر قريباً عن المركز  
العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد  
الدوحة للدراسات العليا.

وتدعو هيئة التحرير المعنيات والمعنيين،  
ممن يكتبون في هذا الحقل، ويرغبون في  
نشر بحوثهم ومساهماتهم البحثية، إلى  
مراسلتها على البريد الإلكتروني الآتي:

[hikama@dohainstitute.org](mailto:hikama@dohainstitute.org)

حكمة  
HIKAMA  
للإدارة والسياسات العامة

دورية محكمة نصف سنوية  
بمبادرة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ومعهد الدوحة للدراسات العليا  
العدد 1 - أيار / مايو 2020

ISSN 2410-0870



# الدورة القادمة

تسريع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية

المؤتمر السنوي التاسع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

**المسألة الدستورية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية**

بالتعاون مع المنظمة العربية للقانون الدستوري

تونس، 25-27 أيلول / سبتمبر 2020

تحظى المسألة الدستورية بأهمية كبيرة في الدول التي تشهد وضعية انتقال ديمقراطي، لما للدساتير في إطار الدول الديمقراطية من أهمية، باعتبارها تشكل جوهر التعاقد السياسي والاجتماعي بين الحكام والمحكومين؛ ذلك التعاقد الذي يحدد طبيعة الدولة والمقومات الأساسية التي يقوم عليها نظامها السياسي، واختصاصات السلطات العامة والعلاقة بين السلطات، وحقوق وحرّيات المواطنين، وقواعد توزيع السلطة والثروة بين الأقاليم التي تتألف منها الدولة. وقد عرفت الدول العربية أنواعاً من الحراك رُفعت فيها الكثير من المطالب المتعلقة بتبني إصلاحات سياسية ودستورية واعتمادها مدخلاً ضرورياً لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون.

وقد جاءت هذه المطالب في ظل تنامي انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتغييب أو تزييف الإرادة الشعبية في الانتخابات، وتركيز السلطات في يد الحكام واستبدادهم في ممارسة السلطة، وقمع المعارضة، والتمييز ضد الأقليات وضد بعض المكونات المجتمعية، إلى جانب غياب حكم القانون، وضعف مؤشرات الحوكمة والنزاهة، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

كانت هذه المطالب جزءاً من "مشاريع الإصلاح العربي"، التي انتعشت قبل الثورات العربية عام 2011. إلا أن الانهماك الواسع في المسألة الدستورية، والذي شمل مثقفين وناشطين مدنيين ونخباً أكاديمية وسياسية، لم يحدث إلا مع الثورات العربية، التي تضمنت - على اختلاف درجة حدتها وأحياناً سياقاتها وظروفها بين بلد وآخر - مجموعة من التقاطعات بين مجموع البلدان العربية. وليس خافياً أن المطالب المعبر عنها في سياق الثورات العربية عام 2011، وما تلاه من حراك شعبي في كل من السودان والجزائر خلال عام 2019، كانت متشابهة إلى حد بعيد، وقد تلخصت في شعار "الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، وإسقاط الفساد والاستبداد".

شكّل الدستور أهم الركائز الأساسية لبداية عمليات الانتقال الديمقراطي، وحظي النقاش في المسألة الدستورية بعناية كبيرة في العديد من دول المنطقة العربية. وقد اهتمت النقاشات الدستورية بطريقة وضع الدستور، وهندسته، ومضمونه، وبنحو خاص ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم، وممارسة السلطة، وحماية الحقوق والحرّيات.

لهذا، فإن الإصلاحات الدستورية التي عرفها العديد من دول المنطقة العربية مهدت - وقد تمهد - لبداية عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول. ولكن نجاح أي تحول ديمقراطي سيبقى مقروناً بمدى احترام إرادة الشعوب ومدى الالتزام بمقتضيات الدستور والقانون، وأيضاً بمدى حماية الحقوق والحرّيات، وتوفير الضمانات اللازمة لعدم تكرار انتهاكات الماضي وخروقاته.

فواقع الحال أن طبيعة النظم السياسية القائمة لم تكن انعكاساً حقيقياً للنصوص الدستورية، والدولة الدستورية (إن صح التعبير أو دولة سيادة القانون، التي هي ركن جوهري في أي نظام ديمقراطي) لم تقم في أي وقت من الأوقات. ولعل من نافل القول أنّ جُلّ الدساتير العربية (بما فيها دساتير الأنظمة التسلطية) كانت تنص على الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحماية الحرّيات العامة، غير أن شيئاً من هذا لم يكن موجوداً في بعض الدول العربية، بينما عانت دول أخرى من العديد من المشكلات في هذا الصدد. ومن ثم، يكون السؤال الجوهري هو: **كيف يمكن أن نصل إلى السلطة السياسية المقيدة فعلياً بالدستور أي إلى الدولة الدستورية الحديثة؟** هذا السؤال، الذي شغل المفكرين العرب منذ مطلع القرن العشرين، ما يزال حياً وحاضراً.

ويتفرع عن هذا السؤال، عدد من الأسئلة المهمة ذات الصلة بالمسألة الدستورية، ولكنها لا تخص مضامين الدساتير نفسها، بل تتعلق بالعملية الدستورية المحيطة بكتابة المضامين الدستورية ووضعها. ولئن لم تبدُ هذه الأسئلة ذات أهمية للناشطين من أجل الإصلاح الدستوري، فإن الخبراء والمتخصصين يدركون أهميتها جيداً، بما لديهم من خبرة، وبما يستنتجونه من تجارب التحول الديمقراطي العالمية.

ومن هذه الأسئلة: ما شكل الوثائق الدستورية في المراحل الانتقالية؟ وما قيمة أو وظائف هذه الوثائق؟ ومن يضعها ويصدرها؟ ومن يكتبها: هيئات منتخبة أم معينة؟ وكيف يمكن أن يكون إسهام المواطنين في بناء التصورات الدستورية؟ وما صلة هذه الوثائق الدستورية بالدساتير الدائمة؟ وكيف تقدّم ضمانات لإنجاح عملية التحول الديمقراطي؟ هل هناك "نموذج" دستوري عالمي يجري تبنيّه، أم أن الدساتير تعبّر عن "تصورات وطنية"؟

وفي الحقيقة، ليست هذه الأسئلة الإشكالية مستنبطة، فقط، من الخبرة العالمية في هذا المجال، بل أصبح لدولنا العربية مادة (خبرة) عربية في هذا المجال، حتى إن كانت ناقصة ومتعثرة، ولكننا نعتقد أن إدارة الفاعلين السياسيين العرب للمسألة الدستورية أمر بات من الضروري دراسته ومراجعته.

واستناداً إلى ما تقدم، وبهدف تسليط الضوء بوضوح على مكانة المسألة الدستورية في الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، يأتي هذا المؤتمر الذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالتعاون مع المنظمة العربية للقانون الدستوري؛ وذلك ضمن سلسلة المؤتمرات السنوية لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي يشرف عليها مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية". وسيتم، من خلال هذا المؤتمر، تتبع كيف جرت إدارة المسألة الدستورية في البلدان العربية التي باشرت عمليات انتقال، وتم فيها وضع دساتير (أو وثائق دستورية) جديدة، أو تعديل لدساتير سابقة.

## مداول المؤتمر

### أولاً: المفاهيم والمصطلحات

يهتم هذا المحور بالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات العلاقة بالمسألة الدستورية، ودساتير المراحل الانتقالية وما بعدها، ومن الأسئلة التي تستحق المعالجة ما يلي:

- ما المقصود بـ "الدستور الديمقراطي" أو "دستور نظم الحكم الديمقراطية"؟ هل من حد أدنى من المعايير لاعتبار الدستور "ديمقراطياً"؟ وما الخصائص التي في غيابها لا يمكن وصف الدستور بـ "الديمقراطي"؟ وما موقف الدساتير العربية الحالية من هذه المعايير والخصائص؟
- بالنظر إلى الدساتير المعاصرة التي نشأت في حالات الانتقال الناجحة خلال العقود القليلة الماضية؛ ما "المحلي" وما "العالمي" في هذه الدساتير؟ وهل هناك "نموذج عالمي" للدساتير يجري تبنيه، أم أن الدساتير تعبّر عن "تصورات وطنية" بحتة؟ وما المرتكزات الدستورية المنشودة لتأسيس نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية؟

- كيف يمكن فهم ما يرتبط بمفهوم "الدستور الديمقراطي" من مفاهيم أخرى - اختلف حولها الفاعلون السياسيون في أكثر من حالة عربية - كمفهوم "الدستور الانتقالي أو المؤقت"، و"الإعلان الدستوري"، و"المواد فوق الدستورية"، و"فصل السلطات"، و"استقلال القضاء"، و"حكم القانون"، و"سيادة الشعب"، و"سيادة المؤسسات السياسية المنتخبة على مؤسسات الدولة غير السياسية وغير المنتخبة"، و"المحاسبة السياسية الرأسية والأفقية"، وغير ذلك؟

## ثانيًا: عملية وضع الدساتير

### 1. وضع دساتير مراحل الانتقال إلى الديمقراطية وسياقاتها

- ينصب الاهتمام في هذا الجزء الأول من المحور الثاني على دساتير المرحلة الانتقالية تحديدًا، من حيث المفاهيم، والفاعلون، والسياق، وعملية وضع الدساتير وضماناتها. وأهم الأسئلة التي يمكن أن تعالج هنا هي:
- كيف تؤثر البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية في العملية الدستورية في المراحل الانتقالية؟ وهل للانقسامات السياسية أثر في ذلك؟ وماذا عن دساتير المجتمعات المنقسمة دينيًا و/ أو إثنيًا؟
- ما المقصود بدساتير المراحل الانتقالية أو ما يسمى بالدساتير "الانتقالية"، أو "المؤقتة"، أو "الصغيرة"؟ وما وظائفها خلال مراحل الانتقال؟ ومتى يتم وضعها؟ وكيف؟ وما مداها الزمني؟ ومن يضعها؟ وكيف يتم اختيار أعضاء الهيئات التي تتولى هذه المهمة؟ وما الظروف التي يكون الانتخاب فيها أو التعيين هو الأسلوب الأفضل؟ وما تطبيقات ذلك في الحالات العربية؟
- من الفاعلون الرئيسيون في عملية وضع دساتير نظم الحكم الديمقراطي؟ وما دور القوى الرسمية وغير الرسمية في هذه العملية؟ وكيف يمكن إشراك المواطنين في بناء التصورات حول الدستور خلال المراحل الانتقالية؟ وما دور المجتمع المدني والإعلام والخبراء في ذلك؟ وهل من دور للفاعلين الدوليين؛ كالأمم المتحدة والخبراء الدوليين ومؤسسات الخبرة المتخصصة؟ وما الذي يمكن أن تقدمه لنا الخبرات المقارنة في هذا المجال؟
- ما درجة تمثيل ووصاية واضعي الدستور للتعبير عن إرادة الشعب، وماذا لو تعارضت تصوراتهم، بوصفهم ممثلين ومنتدبين، مع آرائهم بوصفهم مختصين؟
- ما آليات العلاقة - في عملية كتابة الدستور - بين الفاعلين السياسيين والفقهاء الدستوريين؟
- ما أثر الدور الإقليمي في عملية صناعة الدساتير؟ وهل هناك حالة من التعلم بين الدول المختلفة؟
- ما حدود الدور الذي تؤديه مؤسسة القضاء في وضع دساتير النظم الديمقراطية وفي التأثير في الفاعلين السياسيين خلال المراحل الانتقالية؟ وكيف يمكن معالجة التحديات ذات الصلة بالقضاء في الحالات العربية؟
- كيف تختلف طريقة وضع الدستور باختلاف شكل عملية الانتقال إلى الديمقراطية أو شكل عملية التغيير ذاتها (إصلاح تدريجي من أعلى، تغيير ثوري من أسفل، توافق الفاعلين السياسيين من النظام والمعارضة، فرض التغيير من الخارج)؟ وكيف تتم عملية وضع الدساتير في أعقاب الحروب الأهلية والصراعات المسلحة؟ وما دور الوسطاء

- المحليين والإقليميين والدوليين في مثل هذه الحالات؟ وكيف يمكن دمج الديمقراطية الدستورية في اتفاقيات المصالحة في أعقاب الحروب والصراعات؟ وما تطبيقات ذلك في الحالات العربية؟
- ما الضمانات الدستورية لنجاح التحول الديمقراطي في الدول العربية؟ وما الإجراءات والمبادرات المواكبة للإصلاح الدستوري والمدمجة لمسار التحول الديمقراطي في دول المنطقة العربية؟

## 2. إشكاليات وضع الدساتير في الدول العربية

- ينصب الاهتمام في هذا الجزء من المحور الثاني على دراسة الإشكاليات والتحديات الملحة التي تطرحها المسألة الدستورية في المراحل الانتقالية في البلدان العربية، وكيفية معالجتها، مع الاهتمام بالنظرة المقارنة بحالات أخرى من خارج المنطقة العربية. وأهم هذه الإشكاليات والتحديات ما يلي:
- أسئلة الهوية والمرجعية العليا للدساتير، والعهود والمواثيق الإقليمية والدولية (علاقة الدين بالدولة، الحريات والحقوق، منظومة حقوق الإنسان، وغير ذلك).
- أسئلة حقوق الأقلية و ضمانات التعددية الثقافية (المواطنة، التعددية، الحريات، الحقوق، إدارة الاختلافات السياسية والمصالح المتعارضة، وغير ذلك).
- أسئلة الإرث الاستبدادي، ولا سيما تركيز السلطة وصلاحيات الرئيس المطلقة وانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وضعف الثقافة السياسية، وضعف المنظومة الحزبية والتنظيم الحزبي، ومسألة الاستقرار والأمن والضبط الاجتماعي، وما يتصل بهذا من قضايا مثل طبيعة الدولة (بسيطة، فيدرالية)، وشكل النظام السياسي والعلاقة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية (برلماني، رئاسي، مختلط، توافقي)، وطرق المحاسبة الرأسيّة والأفقية، ودعم مفهوم الأحزاب الممنهجة والبرامج الحزبية الواقعية، والنظام الانتخابي، والعلاقة بين المؤسسات السياسية المنتخبة ومؤسسات الدولة غير المنتخبة مثل المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية، ودور القضاء والهيئات الرقابية، والهيئات والمفوضيات المستقلة، ومؤسسات التنشئة والتربية المدنية، وتفعيل المشاركة السياسية عبر تكنولوجيا المعلومات وأدوات التواصل، وأشكال الديمقراطية المباشرة أو التشاركية، والديمقراطية المحلية، والعدالة الانتقالية.
- أسئلة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية (أسس السياسات الاجتماعية والاقتصادية، دور القطاع العام، دور القطاع الخاص، دور البنك المركزي، دمج الفئات الفقيرة والمهمشة، الضبط الاجتماعي، دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والخيرية).
- الأسئلة ذات الصلة بإشكالية القطرية/الوحدة أو التكامل وإرث التبعية للخارج. إن الكثير من الدساتير العربية تنص على أن الدولة "جزء من الأمة العربية وتعمل على وحدتها"، فهل من عوامل موضوعية تحتم التكتل أو التعاون أو التكامل في زمن التكتلات الإقليمية؟ وماذا عن رسم الحدود والمشكلات الحدودية بين الدول العربية؟ وهل من آلية دستورية لمعالجة هذه الإشكاليات في هذا المنظور؟ ويرتبط بذلك ما يتعلق بمكانة المعاهدات والاتفاقيات

الدولية، فهل يُعد فرض الالتزام بالمواثيق الدولية و/ أو علويتها على الدستور نوعاً من التبعية للخارج أو لقيم قد تتعارض مع القيم المحلية السائدة؟

### ثالثاً: نواتج وضع الدساتير: دساتير النظم الديمقراطية في الممارسة

ينصب الاهتمام في هذا المحور على الأسئلة والإشكاليات ذات العلاقة بنواتج عملية وضع دساتير النظم الديمقراطية، ومنها:

- ما الذي يضمن إنفاذ دستور النظام الديمقراطي واستمراره؟ وتحت أي ظرف من الظروف يحدث هذا؟ ومن أين يستمد هذا الدستور شرعيته؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة في هذا الصدد؟
  - ما الضمانات/ المعايير/ الظروف/ المؤسسات التي منعت انهيار الدساتير في الديمقراطيات المعاصرة؟ وما ضمانات نجاح عملية التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية الدستورية في الدول العربية؟
  - ما الهيئات التي لها صلاحيات الرقابة على مدى الالتزام بالدستور وتفسيره؟ وما دور المؤسسات القضائية في هذا الصدد؟
  - كيف يُعدل دستور النظام الديمقراطي؟ ومتى تطرح قضايا التعديل؟ ومن يتصدى لهذا التعديل؟ وماذا تقدم لنا تجارب الدول الأخرى من دروس؟
  - كيف يمكن تطوير النظام الديمقراطي الدستوري ذاته لمواكبة التغيرات المجتمعية، ومعالجة مطالب الديمقراطية التمثيلية أو الإجرائية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وتعزيز قدرة المواطنين على المساهمة في تقرير مصائرهم في الدول العربية؟ وما نوعية الثقافة الدستورية التي تكفل استدامة دساتير النظم الديمقراطية وعملها بشكل فاعل في الدول العربية؟
- هذه جملة من المحاور يقترحها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والمنظمة العربية للقانون الدستوري حتى يحيط، قدر الإمكان، بالقضايا ذات الصلة بالمسألة الدستورية والانتقال الديمقراطي وإشكالياتها المتعددة، مع الإقرار بأنها مترابطة وأن فصلها ليس إلا إجراءً منهجياً.

## قواعد المشاركة في المؤتمر

- يعدّ الباحث مقترحاً بحثياً وثيق الصلة بموضوعات المؤتمر، وقضاياها، وأسئلته البحثية (من 700 إلى 1000 كلمة)، متضمناً خمسة أجزاء، هي: موضوع البحث وإشكاليته أو أسئلته البحثية؛ أهداف البحث وأهميته؛ منهج البحث والمداخل النظرية المقترحة؛ هيكلية مقترحة للبحث؛ قائمة مراجع أولية. وعلى الباحث أن يقدم، إلى جانب المقترح البحثي، سيرة ذاتية محدثة، وأسماء البحوث التي كتبها في المجالات ذات الصلة بموضوع المؤتمر إن وُجدت. يرجى استخدام استمارة المشاركة بمقترح بحثي، وهي متاحة في رابط الدعوة للمؤتمر.



- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية في موعدٍ أقصاه 15 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وتذخّر المقترحات للتقييم بمساعدة لجنة علمية مختصة.
- يُشترط أن يكون البحث أصيلاً، مُعدّاً على نحوٍ خاص للمؤتمر، وألاً يكون مُقتطعاً من رسالة جامعية تم تقديمها، أو نُشر جزئياً أو كلياً في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية.
- تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (من 7000 إلى 8000 كلمة؛ شاملة الهوامش والمراجع) التي وافقت على مقترحاتها في موعدٍ أقصاه 15 نيسان/ أبريل 2020، على أن تتقيد هذه البحوث بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي، وهي متاحة على الرابط: <https://bit.ly/2I3jXAx>
- لا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائية على قبول مشاركة البحث في المؤتمر، إن لم تقرّ هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.
- يمكن أن يكتب الباحثون أوراقهم البحثية باللغة العربية أو الإنكليزية.
- يتولى المؤتمر تغطية نفقات التنقل والإقامة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث يُقدم فيه، وتُعدّ البحوث ملكية فكرية للمؤتمر؛ إذ جرى تقليد بنشر معظم هذه البحوث في كتاب المؤتمر.

**ترسل مقترحات المشاركة على العنوان الإلكتروني التالي:**

[democracyproject@dohainstitute.org](mailto:democracyproject@dohainstitute.org)